

قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى
التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من الشركات
المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100

د/ أشرف أحمد محمد غالي

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة قناة السويس

ملخص البحث:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة Joint Audit Approach على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism وقيمة الشركة Firm Value المدرجة بالمؤشر المصري (EGX 100)، وتعمد منهجية البحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) حيث تم فحص وتحليل التقارير المالية المنشورة لعينة من الشركات المدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) تتكون من (٤٢) شركة تنتمي لقطاعات مختلفة، والذي يشمل بيانات فعلية لقطاع مستعرض (Cross Section) على مدار سلسلة زمنية (Time Series) تمتد إلى ثمانية سنوات خلال الفترة من (عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧م) بإجمالي مشاهدات (٣٣٦) مشاهدة، وذلك لاختبار عدد (٣) فروض للبحث تعكس الأثر التفاعلي لمدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، من خلال بناء (٣) نماذج، الأول لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي، والثاني لقياس أثر المحاسبي، والثالث لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على نموذج العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

وقد أشارت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بمقياس MTB، وهو ما يشير إلى أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي ترتبط بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة بمقياس Tobin's Q، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود أثر إيجابي وذو تأثير معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على نموذج العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، واستناداً للنتائج السابقة يوصي الباحث بعدة توصيات أهمها: توجيه الفكر المحاسبي لإجراء مزيد من البحوث التي يمكن أن تقدم تفسيراً إضافياً عن أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على الممارسات المحاسبية المتحفظة، وضرورة طرح معيار مصري أو دولي لتطبيقات المراجعة المشتركة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، نظراً لتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي، والقيمة المستقبلية للشركة.

الكلمات الدالة: مدخل المراجعة المشتركة / التحفظ المحاسبي / قيمة الشركة / المؤشر المصري EGX 100 / نموذج Tobin's Q / نموذج MTB.

١ - الإطار العام للبحث:

١/١ مقدمة البحث:

تزايدت في الآونة الأخيرة حدة الانهيارات الاقتصادية وتفاقم العديد من حالات الإفلاس للشركات الكبرى في عدد من دول شرق آسيا عام ١٩٩٧م، وكذلك بعض الانهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية مثل شركة (Enron) عام ٢٠٠١م، وشركة (WorldCom) عام ٢٠٠٢م، وأخيراً الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، الأمر الذي قد انعكس سلباً على ثقة المتعاملين في سوق المال، وفقدان أصحاب المصالح الثقة في المعلومات التي تقدمها مؤسسات المراجعة، خاصة عقب انهيار مؤسسة آرثر أندرسون (Arthur Anderson) للمراجعة لدورها في نشر تقارير مالية مضللة تحتوي على مخالفات مهنية عن شركة Enron، وبناءً على ذلك طُرحت العديد من التساؤلات حول جودة المراجعة الخارجية، ومدى تأثيرها على نزاهة وموثوقية التقارير المالية، وأهمية الاعتماد على السياسات المحاسبية المتحفظة في إعداد التقارير المالية، بهدف دعم أصحاب المصالح (Stakeholders) في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، واستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة المراجعة الخارجية.

ويُعد التحفظ المحاسبي (Accounting Conservatism) واحداً من أكثر المعتقدات المحاسبية التي تحتل مكانة كبيرة في عملية إعداد القوائم المالية، لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال، والمركز المالي للشركات، وكذلك لما له من تأثير واضح في تحسين درجة الملاءمة، والاعتمادية على القوائم المالية المنشورة (عبد الحليم، ٢٠١٥)، وتعزيز قيمة النقدية المحتفظ بها (Cash Holding)، والتحصن (entrenchment) من ممارسات حملة الأسهم المسيطرين، والحد من تدهور القيمة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقدية عندما تعاني الشركة من مشاكل الوكالة خلال فترة الأزمات (Louis et al., 2012; Lin et al., 2018).

ويعتبر التحفظ المحاسبي أحد المبادئ الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة تحت مسمى الحيطة والحذر، والتي لها تأثير جوهري على وظيفتي القياس، والافصاح المحاسبي لضمان التعامل بصورة ملائمة مع كافة المخاطر، وحالات عدم التأكد المصاحبة لممارسة الشركة للنشاط الاقتصادي، وقد انعكس ذلك على تزايد الدراسات المحاسبية، خاصة في ظل تزايد مطالب أصحاب المصالح باتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظاً، في أعقاب انهيار عدد كبير من الشركات في بداية القرن الحالي، وارتفاع معدل الإفلاس بين الشركات، وتزايد مخاطر الدعاوي القضائية التي تتعرض إليها مكاتب المراجعة بعد إصدارها لقوائم وتقارير مالية مضللة، وما نتج عنها من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح، والتي كان أحد أسباب انهيارها التصرفات الانتهازية لإدارة هذه الشركات، وعدم التزامها بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي (شتيوي، ٢٠١٠، الزمر، ٢٠١١، إبراهيم، ٢٠١٣، الهريدي، ٢٠١٥، على، ٢٠١٦، Francis et al., 2013)، حيث يُسهم التحفظ المحاسبي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، وحماية أصحاب المصالح بالمنشأة (سعد الدين، ٢٠١٤، المدبولي، ٢٠١٦).

٢/١ مشكلة وتساؤلات البحث:

أثارت العديد من الدراسات تساؤلات حول فعالية المراجعة الخارجية، ومدى مصداقية تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركات التي تعرضت لمخاطر العسر، والفشل المالي، والإفلاس خلال فترة الأزمة المالية العالمية، ولذلك بذلت منشآت المراجعة، والجهات التنظيمية، والمهنية جهودها لاستعادة الثقة في مهنة المراجعة الخارجية، حيث يلقي تقرير مراقب الحسابات اهتماماً واسعاً من قبل العديد من الأطراف التي تسعى إلى تأكيد مصداقية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التي تستند عليها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، والتمويلية (حمدان، ٢٠١٢؛ Kaklar et al., 2012)، خاصة في ظل تزايد مخاطر الدعاوي القضائية التي تتعرض إليها مكاتب المراجعة في حال تأكيدها على قوائم مالية لا تتفق مع نتائج النشاط الفعلية.

وهنا أُثيرت فكرة الاستعانة بأكثر من شركة أو مكتب مراجعة خارجي لمراجعة التقارير المالية وعُرف بمدخل المراجعة المشتركة (Joint Audit) حيث تتم بين اثنين من مكاتب المراجعة، مشتركين معاً في أداء أعمال المراجعة ومسؤولين بالتضامن عن نفس الشركة التي من شأنها دعم، وتعزيز الثقة في مهنة المراجعة، كما أنها تمثل أداة لزيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، ومقاومة ظاهرة تسوق الرأي، والحد من ظاهرة التركيز السوقي لمهنة المراجعة (متولى، ٢٠١٣، الديسبي، ٢٠١٤، الشعباني، ٢٠١٧، Ittonen and Tronnes, 2015; Ching et al., Zerni at el., 2012; EC., 2010, 2015; Nawaiseh et al., 2016; Mandour et al., 2018; Okaro et al., 2018) ومن ثم إضفاء الثقة والمصداقية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وزيادة إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (Chen et al., 2010; Goodwin and Wu, 2015; Rahimi and Amini, 2015)، ويرى الباحث أن ما سبق يتفق مع المنافع المترتبة على ممارسة المستوى الملائم للتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.

ومع تزايد ديناميكية الظروف الاقتصادية، وتزايد حاجات، وتوقعات أصحاب المصالح بشأن نزاهة وموثوقية التقارير المالية، يظل موضوع تحسين جودة عملية المراجعة أحد الاتجاهات البحثية التي تحظى باهتماماً كبيراً من جانب الباحثين، والمنظمات المهنية، والجهات التشريعية والرقابية. وبناءً عليه ظهرت الحاجة إلى ضرورة توفير مجموعة من الآليات التي من شأنها دعم وتعزيز الثقة في جودة عملية المراجعة. وفي استجابة للإحداث السابقة، اقترحت المفوضية الأوروبية (The European Commission (EC) في أكتوبر من (٢٠١٠م) الورقة الخضراء Green Paper بعنوان: Audit Policy Lessons from the Crises، والتي تناقش طرق تعزيز جودة المراجعة، والتغلب على ظاهرة التركيز في سوق المراجعة، من خلال مجموعة من المقترحات التي تستهدف معالجة نقص أو اهتزاز الثقة في مهنة المراجعة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، والتي طرحت إمكانية إلزام الشركات المساهمة بالمراجعة

المشتركة كطريقة محتملة لتعزيز جودة المراجعة، وتشجيع المنافسة بين مكاتب المراجعة، عن طريق تكليف اثنين من مراقبي الحسابات للقيام بمراحل عملية المراجعة معاً، وإصدار تقرير مراجعة مشترك (Quick, 2012; EC., 2010)، وفي ٣٠ نوفمبر من (٢٠١١م) أعلنت المفوضية الأوروبية دعمها للتفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة نظراً لتأثيرها الإيجابي في تعزيز استقلالية المراجع، وتعزيز ممارسة الشك المهني (Professional Skepticism) للمراجع، والتغلب على ظاهرة التركيز في سوق المراجعة، وتعزيز جودة المراجعة (EC., 2011; Zerni et al., 2012; Bedard, 2014; Bisogno and DeLuca, 2016; Velte, 2017).

وفي إطار البحث عن كل ما من شأنه زيادة، وتدعيم الثقة في مهنة المراجعة، وما ينتج عنها من تقارير خلال الفترة الأخيرة زادت المتطلبات المهنية، والقانونية المتعلقة بالإفصاح والشفافية، وصدرت التشريعات والقوانين مثل Sarbanes Oxley Act 2002، كما زاد الاهتمام بتعزيز استقلالية المراجع، والبحث في دوران المراجع بشكل إلزامي بعد مرور عدد معين من السنوات، والتوجه نحو تطبيق المعايير الدولية لضمان الجودة، ودراسة إمكانية وضع قيود على ما يقدمه المراجع الخارجي من خدمات أخرى للشركة التي يقوم بمراجعة تقاريرها المالية (عبد الحميد، ٢٠١٤، اقبال، والقضاة، ٢٠١٤).

وباستقراء الأدبيات المحاسبية التي أهتمت بدراسة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوي التحفظ المحاسبي، **يلاحظ الباحث** إنها توصلت إلى أن معظم الشركات التي التزمت بتطبيق المراجعة المشتركة تتمتع بممارسات محاسبية أكثر تحفظاً عند إصدار قوائمها المالية، تتمثل في الارتفاع النسبي لدرجة التحفظ في الأرباح Earnings Conservatism، لديها مستوى منخفض من الاستحقاقات غير العادية، وقدرة أفضل في التنبؤ بمخاطر العسر المالي والإفلاس، ومستوي أفضل من الجدارة الائتمانية مقارنة بالشركات التي تطبق المراجعة الفردية (Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2017; El Assy, 2015)، وفي اتجاه آخر توصلت دراسة (Sohn, 2012) إلى هناك تأثير عكسي لممارسات التحفظ المحاسبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين في أسواق رأس المال، في حين تناولت دراسة (LaFond and Watts, 2008) التحفظ المحاسبي باعتباره أحد آليات الحوكمة التي تُحد من قدرة المديرين على التلاعب في تقييم الأداء المالي من خلال الحد من عدم تماثل المعلومات، وبالتالي تعزيز قيمة الشركة، وتدفعاتها النقدية المستقبلية، وأكدت دراسة كل من (عبد الحليم، ٢٠١٥، Francis et al., 2013) على أن التحفظ المحاسبي يوفر معلومات ملائمة حول القيمة المستقبلية المتوقعة للشركة، وزيادة حركة تداول وأداء الأسهم لهذه الشركات، وهذا يدل على تحسن صورة الشركة، وجذب المستثمرين. **مما ينعكس إيجابياً** على زيادة استخدام التحفظ المحاسبي، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة، وتدنية حالات التعثر المالي، وزيادة كفاءة واستقرار أسواق رأس المال، وتعزيز قيمة الشركة.

وبناءً على ما سبق يتضح للباحث أهمية الاعتماد على السياسات المحاسبية المتحفظة في إعداد التقارير المالية، والتي توفر درجة عالية من التحقق تتضمن الاعتراف بالخسائر **(الأخبار السيئة)**، وتأجيل الاعتراف بالأرباح **(الأخبار السارة)**، والتي تؤثر على تعزيز الرقابة على السلوك الانتهازي للإدارة وتصرفاتها بهدف تخفيض تعارض المصالح بين المديرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، والحد من مخاطر العسر المالي والإفلاس، مما يؤثر على زيادة جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، والتنبؤ بالقيمة المستقبلية المتوقعة للشركة، وبالتالي يتضح أن هناك مؤشرات توضح الأثر الإيجابي لممارسات التحفظ المحاسبي **(Conservatism Accounting Practices)** على تعزيز قيمة الشركة، وأهمية مدخل المراجعة المشتركة على مستوي ممارسات التحفظ المحاسبي، لما له من تأثير ملموس في ضمان الحصول على تأكيد معقول **(Reasonable Assurance)** بشأن جودة التقارير المالية المنشورة، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح المختلفة في إتخاذ قراراتهم الاستثمارية المرتبطة بالشركة.

وعلى الرغم من اهتمام الأدبيات المحاسبية على المستوي النظري بمدخل المراجعة المشتركة، ومستوي التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركة، إلا أن الباحث يرى أن قضية الربط ودراسة الأثر التفاعلي بينهم لم يتم تناوله إلى حد علمه بشكل مباشر، وتفصيلي في بيئة الأعمال المصرية، ويتضح أيضاً على المستوي التطبيقي لم تقدم الأدبيات المحاسبية السابقة دليلاً عملياً واضحاً حول طبيعة العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة، ومستوي التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركات المسجلة في البورصة، ومن هنا تبرز مشكلة البحث الحالي في قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي وقيمة الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري **(EGX 100)**، وبناءً على ما سبق يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية:

- ١- ما المقصود بمدخل المراجعة المشتركة، وهل يؤثر على تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة بالشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري **(EGX 100)**.
- ٢- ماهي العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وقيمة الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري **(EGX 100)**.
- ٣- ما هي الانعكاسات المحاسبية للتطبيق الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على قيمة الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري **(EGX 100)**.
- ٤- كيف يؤثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري **(EGX 100)**.

٣/١ أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى وضع إطار نظري مدعوماً بدليل تطبيقي، لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركات المدرجة ضمن مؤشر (EGX100)، وينبثق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

- (١) دراسة وتحليل الإطار العلمي لمدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.
- (٢) عرض وتحليل الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالمتغيرات البحثية، بهدف الوصول الي العلاقات المحتملة بما يساعد على بناء نماذج الدراسة.
- (٣) تفسير دوافع الاهتمام بمدخل المراجعة المشتركة، والممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية للشركات المدرجة ضمن مؤشر (EGX 100)..
- (٤) بناء النماذج المحاسبية الكمية المقترحة، وذلك لقياس العلاقات المختلفة بين المتغيرات البحثية للدراسة.
- (٥) تقديم دليل تطبيقي حول أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري (EGX 100).
- (٦) دراسة مدى توافق النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها مع الأدبيات المحاسبية.

٤/١ أهمية ودوافع البحث:

يكتسب البحث أهميته العلمية والتطبيقية من خلال العناصر التالية:

- (١) ندرة البحوث المحاسبية ذات الأدلة التطبيقية خاصة في البيئة المصرية إلى حد علم الباحث التي تناولت بشكل مباشر، وتفصيلي العلاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة باعتباره أحد أهم القضايا المطروحة على الصعيدين الأكاديمي، والتطبيقي، ومستوي التحفظ المحاسبي باعتباره من أهم القضايا الجدلية والتي شكلت محوراً لاهتمام البحث المحاسبي الاكاديمي، وأثر هذه العلاقة على قيمة الشركات المدرجة ضمن مؤشر (EGX 100).
- (٢) مواكبة التطورات المتلاحقة في بيئة المراجعة، ومنها زيادة الإهتمام بمدخل المراجعة المشتركة باعتبارها كأحد الآليات المقترحة لتعزيز الثقة في مهنة المراجعة، وأداة لزيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية، والتقارير عنها في ظل تزايد مخاطر الدعاوي القضائية، ومقاومة ظاهرة تسوق الرأي، والحد من ظاهرة التركيز السوقي لمهنة المراجعة (EC., 2010; Zerni et al., 2012; Ittonen and Tronnes, 2015; Mandour et al., 2018).
- (٣) يُعد هذا البحث من البحوث التطبيقية، والذي يعتبر إمتداداً واستكمالاً للبحوث المرتبطة بأسواق رأس المال (Capital Market Research)، وبالتالي يمكن لأصحاب المصالح، خاصة المستثمرين، والمحللين الماليين، المديرين، ومراسلي الحسابات الاستفادة من نتائجه في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المرتبطة بالشركة محل المراجعة.

٤) تساهم هذه الدراسة في الأدب المحاسبي كونها تقدم ثلاثة نماذج كمية تعكس مؤشرات ذات دلالة في تفسير العلاقة بين المتغيرات البحثية، وذلك من خلال إدخال متغيرات جديدة إلى النماذج التي سبق، وقدمتها الأدبيات السابقة: (النموذج الأول) لأختبار أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي، و(النموذج الثاني) لدراسة أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، و(النموذج الثالث) لأختبار أثر مدخل المراجعة المشتركة على نموذج العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركة.

٥) من المتوقع أن تؤدي نتائج هذا البحث إلى توفير دليل (نظري - تطبيقي) على مدى المنافع التي تُعود من تفعيل تطبيق مدخل المراجعة المشتركة مما يشجع المنشآت على الاستفادة من الآثار الإيجابية لها في تلبية احتياجات أصحاب المصالح في ظل البيئة الاقتصادية ذات الطبيعة الديناميكية.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها مساندة الاتجاه المتزايد في الأدبيات المحاسبية الأجنبية نحو تطبيق مدخل المراجعة المشتركة، وزيادة الجدول الأكاديمي حول منافع تطبيقها، والمتغيرات المؤثرة في تحقيق هذه المنافع خاصة المرتبطة بالتأثير على مستوى التحفظ المحاسبي، وحاجة منشآت المراجعة، والجهات التنظيمية، والمهنية لإستعادة الثقة في مهنة المراجعة الخارجية، وتحسين أدائها المالي بتفعيل مدخل المراجعة المشتركة، والعمل على تضيق فجوة البحث المحاسبي في هذا المجال، وكذلك المساهمة في فتح آفاق جديدة للبحث المحاسبي التطبيقي في ظل محدودية عدد الدراسات التي تناولت مدخل المراجعة المشتركة.

٥/١ منهج البحث:

اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي، والاستنباطي للتوافق مع الإطار النظري والتطبيقي للبحث، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي (Inductive Approach) في دراسة وتحليل، وتقييم الأدبيات المحاسبية السابقة المرتبطة بكل من مدخل المراجعة المشتركة، ممارسات التحفظ المحاسبي، قيمة الشركات، بغرض الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الإطار النظري للبحث، والذي يوضح أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركة، ومعرفة ما توصلت إليه تلك الدراسات، وما يمكن أن يسهم به أو يضيفه البحث الحالي إلى تلك الدراسات، أما بالنسبة للإطار التطبيقي للبحث يهتم بوضع الفروض، وتحديد المنهجية الملائمة لاختبارها من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة، ومجتمع البحث، وأساليب التحليل الإحصائي المناسبة لإختبار (٣) نماذج، الأول لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي، والثاني لقياس أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة، والثالث لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على نموذج العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، ثم تفسير النتائج، للوصول إلى الحقائق والتعميمات العلمية.

٦/١ تنظيم البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه والإجابة على تساؤلاته البحثية، فقد تم استكمال البحث على النحو التالي:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- مراجعة الأدبيات المحاسبية ذات العلاقة وتطوير الفروض البحثية.
- ٣- تحليل وتقييم مدخل المراجعة المشتركة في بيئة الأعمال.
- ٤- التحفظ المحاسبي: إطار مفاهيمي ومنهج علمي.
- ٥- أثر العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي على قيمة الشركة.
- ٦- منهجية البحث وبناء النماذج التطبيقية.
- ٧- تصميم الدراسة التطبيقية.
- ٨- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.
- ٩- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

٢- مراجعة الأدبيات المحاسبية ذات العلاقة وتطوير الفروض البحثية:

يتناول هذا الجزء من البحث الأدبيات السابقة التي قامت باختبار العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بهدف الوصول إلى مدى توافر أدلة عملية على العلاقة بينهم، وأثر ذلك على قيمة المنشأة، بما يمكن من التوصل إلى النماذج البحثية، وتطوير فروض الدراسة التطبيقية:

١/٢ الأدبيات المرتبطة بالعلاقة بين المراجعة المشتركة، ومستوى التحفظ المحاسبي:

تنتم الأدبيات في هذا المجال بندرتها وحدائتها، بالإضافة إلى توصلها لنتائج متباينة:

- فقد أستهدفت دراسة (Baldauf & Steckel, 2012) تحديد الآثار المترتبة على استخدام مدخل المراجعة المشتركة على توافق آراء مراجعي الحسابات، ومستوى دقة تقرير المراجعة، وخاصة التقرير المشترك الصادر بشأن تحسين جودة المراجعة، واعتمدت الدراسة على عينة من المراجعين القانونيين المُقيدين في بورصتي النمسا وألمانيا، وأظهرت الدراسة أن هناك اهتمام على نطاق واسع من قبل المنظمين، وواضعي المعايير في الاتحاد الأوروبي، وعلى مستوى العالم بمناقشة أساليب تحسين جودة المراجعة، وتقريرها بشكل مكثف، ومع ذلك لا يزال مدخل المراجعة المشتركة في معظم البلدان يستخدم على أساس اختياري، وتوصلت الدراسة التجريبية إلى وجود أدلة على أن المراجعين الذين يستخدمون مدخل المراجعة المشتركة يحققون إجماعاً أكبر، ودقة أفضل في إنتاج تقارير المراجعة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية.

- **وقد توصلت دراسة (Alfaraih and Alanezi, 2012) ببيان فعالية مدخل المراجعة المشتركة في تعزيز جودة الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية، من خلال دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المدرجة في البورصة وبين متطلبات المراجعة المشتركة، واعتمدت الدراسة على استخدام عينة مكونة من ١٦٣ شركة لمقارنة مستوى الإفصاح قبل و بعد إقرار قانون المراجعة المشتركة. وأظهرت نتائج الدراسة أن تفعيل المراجعة المشتركة لم يؤثر معنوياً على مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح لمعايير التقرير المالي الدولية، وأوصت الدراسة بتحليل مدى جدوى الاعتماد على اثنين من مراجعي الحسابات الخارجيين، وما يرتبط بها من زيادة في تكاليف عملية المراجعة.**
- **وبالاعتماد على أسلوب الدراسة التجريبية هدفت دراسة (Alanezi et al., 2012) إلى تحليل العلاقة بين استخدام مدخل المراجعة المزدوجة / المراجعة المشتركة، ومستوى الامتثال لمعايير التقرير المالي الدولية، IFRSS كمقياس بديل لجودة التقارير المالية في المؤسسات المالية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد استندت الدراسة على عينة مكونة من (٣٣) مؤسسة مالية مقيدة بالبورصة في عام ٢٠٠٦م، وذلك بإستخدام نموذج الانحدار OLS لاختبار العلاقة بين عملية المراجعة المزدوجة / المراجعة المشتركة ومستوى الامتثال مع معايير التقرير المالي الدولية، وقدمت الدراسة أدلة تجريبية حول فعالية استخدام المراجعة المزدوجة في تعزيز الامتثال لمعايير التقرير المالي الدولية مقارنة بإستخدام مدخل المراجعة الخارجية المشتركة.**
- **وخلصت دراسة (Zerni et al., 2012) إلى أن الشركات التي تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة لديها مستوى عالي من التحفظ المحاسبي، ولديها مستوى منخفض من الاستحقاقات غير العادية، وذلك مقارنةً بنظيرتها التي تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية الفردية، واعتمدت الدراسة على استخدام نماذج تجريبية للشركات العامة والخاصة في السويد التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة على أساس طوعي، حيث تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين المجموعة الأولى تطبق المراجعة المشتركة، والمجموعة الثانية تطبق مدخل المراجعة الفردية، وتشير نتائج الدراسة التجريبية إلى أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة الفعلية مقاسة بمستوى التحفظ المحاسبي والاستحقاقات غير العادية، كما يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة المدركة، مقاسة بتصنيف الجدارة الائتمانية، والتنبؤ بمخاطر الإعسار المالي، ومن ثم يؤدي إلى زيادة ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين، وهو ما يؤثر على أسعار أسهم هذه الشركات.**

- **كما سعت دراسة (متولي، ٢٠١٣)** إلى طرح إطار مفاهيمي للمراجعة المشتركة مع تحليل انعكاسات برامج المراجعة المشتركة على كل من درجة التركيز السوقي، وتكلفة عملية المراجعة من خلال توضيح العلاقات التأثيرية بين برامج المراجعة المشتركة وإعادة صياغة القوائم المالية، ودقة تقرير مراقب الحسابات، وجودة عملية المراجعة والرقابة عليها، واعتمدت الدراسة من خلال استخدام عينة تتكون من (١٥٨) مفردة موزعه بين شركات المراجعة، والمستثمرين، ومعدّي القوائم المالية والاكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لبرامج المراجعة المشتركة على دقة تقرير المراجعة، وسعر السهم حيث تكون التقارير أكثر تحفظاً وتكون عملية المراجعة أكثر جودة.
- **دراسة (Deng et al., 2014)** فحص أثر مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، ودراسة مدي مساهمة المراجعة المشتركة في المحافظة على استقلال المراجع، وتعزيز دقة أدلة المراجعة، واعتمدت الدراسة على المدخل التحليلي، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن الشركة سوف تدفع تكلفة أعلى إذا ما رغبت في التعاقد مع أكثر من مراجع ، كما توصلت أيضاً إلى عدم وجود فروق في أدلة المراجعة بين مدخل المراجعة الفردية من قبل أحد شركات المراجعة من Big 4، مدخل المراجعة المشتركة من قبل ثنائي من مكاتب Big 4، وأن أدلة المراجعة تكون أقل دقة عندما يكون مدخل المراجعة المشتركة ثنائي المراجعة أحدهما من مكاتب Big 4، والآخر من Non-Big4 من المراجعة الفردية، وهذا يرجع إلى ظهور الاتكال المجاني Free-Rider وهذا بدوره يؤثر على دقة أدلة المراجعة ومن ثم جودة عملية المراجعة.
- **استهدفت دراسة (الديسطي، ٢٠١٤)** قياس أثر العلاقة بين استخدام مدخلي المراجعة (المشتركة / الفردية)، وتقييد ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المصرية كمؤشر لجودة المراجعة، واعتمدت الدراسة على عينة عشوائية شملت القوائم المالية، وتقارير المراجعة لعدد (١٠٧) شركة من الشركات المسجلة في بورصتي القاهرة والاسكندرية خلال الفترة من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١١م، وتوصلت الدراسة الى أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين مدخلي المراجعة (المشتركة / الفردية) والحد من ممارسات إدارة الأرباح، أيضاً لم يتضح وجود اختلافات في جودة المراجعة عند الاعتماد على مدخل المراجعة المشتركة التي يشارك فيها احد مكاتب المراجعة الكبرى أو خلاف ذلك.
- **وفي نفس السياق، تناولت دراسة (الجبر، والسعدون، ٢٠١٤)** تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة من (٢٠٠٧ إلى ٢٠١١م)، بإجمالي عدد (٥٠٧) مشاهدات، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام. كما أنه لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة

مكاتب المراجعة الكبرى (Big N) في تنفيذ المراجعة المشتركة، كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة بتطبيق المراجعة المشتركة في حين أنه لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية.

- **وتناولت دراسة (Velte and Azibi, 2015)** تأثير العلاقة بين المراجعة المشتركة وزيادة جودة المراجعة من خلال الحد من ظاهرة تركيز سوق خدمات المراجعة في أوروبا والذي لا يزال مثيراً للجدل، ودراسة قواعد تناوب المراجعين الحالية والمستقبلية بموجب توجيهات المفوضية الأوروبية، واعتمدت الدراسة على عينة من (٣٠٦) من الشركات الألمانية والفرنسية خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)، وتوصلت النتائج التجريبية إلى وجود ارتباط إيجابي واضح بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة، كما أن هناك أدلة قوية تؤكد على ارتفاع تكاليف المراجعة والتي قد تؤدي إلى زيادة المنافسة في الأسعار، المراجعة المشتركة تؤدي إلى انخفاض تركيز سوق المراجعة، كما أشارت النتائج لوجود تأثير غير واضح للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة.
- **كما قدمت دراسة (El Assy, 2015)** دليلاً تطبيقياً للتحقق من مدى تأثير مدخل المراجعة المشتركة على مستوي التحفظ في الأرباح كمؤشر لجودة المراجعة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، بالإضافة للتحقق مما إذا كانت هذه العلاقة تتأثر بنوع مداخل المراجعة المشتركة (الاختيارية مقابل الإلزامية)، واعتمدت الدراسة على عينة من ٣٢ شركة مدرجة في البورصة خلال الفترة من (٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣م)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة مداخل المراجعة المشتركة تكون أكثر تحفظاً من الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة المراجعة الفردية.
- **وقامت دراسة (يوسف، ٢٠١٥)** باختبار والتحقق من أثر مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة من خلال اختبار مدي قدرة مدخل المراجعة المشتركة على تحسين قدرة مراقب الحسابات في اكتشاف الغش في القوائم المالية والتقارير عنه ، **وتوصلت الدراسة** إلى أن تقديرات مراقبي الحسابات لمخاطر الغش في القوائم المالية الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة أعلى مقارنة بتقديرات مراقبي الحسابات لتلك المخاطر الذين يؤدون عملية المراجعة وفقاً لمدخل المراجعة الفردية، **كما توصلت** إلى أن هناك اتفاقاً بين مراقبي الحسابات داخل عينة المراجعة المشتركة على الأثر الإيجابي لكل من جهود التنسيق، وسهولة الاتصال، وتبادل الأفكار وتعديلها ومناقشة النتائج والاستنتاجات بما تتضمنه من عصف ذهني، علاوة على زيادة الاستقلال على تحسين جودة أحكامهم بشأن القوائم المالية التي تتضمن غشاً.

- **ومن ناحية أخرى سعت دراسة (مندور، ٢٠١٦) إلى تحديد أثر التطبيق الاختياري** لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بتطبيق مدخل المراجعة الخارجية الفردية، واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عددها ٤٨ شركة منها ١٣ شركة تطبق المراجعة الفردية ومنها ٣٥ شركة تطبق المراجعة المشتركة وذلك خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٤) **وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي** لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، كما توصلت إلى عدم وجود تأثير إيجابي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.
- **كما تناولت دراسة (Bisogno and DeLuca, 2016) أهمية التحقق في علاقة** الارتباط بين مدخل المراجعة المشتركة وحدث أرباح إيجابية صغيرة ، والتي يمكن اعتبارها نتيجة لإستخدام ممارسات إدارة الأرباح، وإشارة ذلك تدل على ضعف جودة الأرباح، علاوة على ذلك دراسة تقييم العوامل التي تحدد اختيار اللجوء طوعية إلى مدخل المراجعة المشتركة. **واعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة غير المدرجة في البورصة الإيطالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التطبيق** الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة يؤثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح وموثوقية القوائم المالية للشركات، وذلك من خلال التأثير السلبي على ممارسات إدارة الأرباح لعينة الشركات الإيطالية.
- **وفى ذات الشأن فقد أشارت دراسة (الشيخ، ٢٠١٧) إلى تحديد مدى الاستفادة من** مدخل المراجعة المشتركة في الحد من وتضييق فجوة التوقعات من خلال دور المراجعين المشتركين بالعمل على تقليل الغش، واكتشاف الأخطاء، ومن ثم تحسين جودة عملية المراجعة، **وتوصلت الدراسة من خلال اختبار الفروض إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام** المراجعة المشتركة على كل من الحد من فجوة التوقعات بعملية المراجعة، وتحسين جودة عملية المراجعة، **وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالمراجعة المشتركة خاصة فيما يتعلق** بحوكمة مؤسسات المراجعة كآلية من آليات تطوير برامج المراجعة المشتركة.
- **كما استهدفت دراسة (الشعباني، ٢٠١٧) تحليل دور جلسات العصف الذهني الإلكتروني** للمراجعين في تعزيز وتنمية خبرات المراجعين المشاركين، وتحسين وتنسيق ادائهم خلال أداء عملية المراجعة المشتركة، وانعكاس ذلك على تحسين كفاءة وفاعلية مهام المراجعة، **وخلصت الدراسة لأهمية مساهمة جلسات العصف الذهني الإلكتروني في الارتقاء بأداء** فريق المراجعة المشتركة، حيث تساهم في توليد المزيد من الأفكار الجيدة عن الأمور المختلفة التي يهتم بها فريق المراجعة، كما أنها أداة لنقل المعرفة بين أعضاء فريق

المراجعة المشتركة بشأن تحديد المخاطر المتعلقة بعملية المراجعة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين استخدام المراجعين المشتركين لتقنية العصف الذهني الإلكتروني وبين تعزيز إيجابيات المراجعة المشتركة، خاصة زيادة احتمالية اكتشاف الأخطاء والغش، وبالتالي رفع كفاءة عملية المراجعة.

● **في حين استهدفت دراسة (محمد، ٢٠١٨)** الوصول لدليل تطبيقي لتفسير العلاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري والمراجعة المزدوجة وبين تحقق جودة الأرباح، وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وتوصلت الدراسة إلى تحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري وذلك عند استخدام الاستحقاقات الاختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لتحقيق الجودة، في حين لم تتحقق جودة الأرباح عند تطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري عند استخدام مقاييس أخرى مثل نوع تقرير المراجعة، والتقرير عن الاستمرارية، وإعادة إصدار القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بالسعي نحو تعديل قانون سوق المال، بما يتيح لها التوسع في تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري.

● **كما تناولت دراسة (Mandour et al., 2018)** تحديد أثر الاعتماد الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات والعمليات الحقيقية مقارنة بالاعتماد على مدخل المراجعة الثنائية، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لجمع وتحليل البيانات الواردة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤م)، وتبين نتائج الدراسة التجريبية وجود دليل على أن هناك ممارسات ثابتة لإدارة الأرباح في العينة المختارة بغض النظر عن نوع المراجعة (مشتركة أو ثنائية)، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة سلبية بين مدخل المراجعة المشتركة والاستحقاقات الاختيارية مقارنة بالمراجعة الثنائية، وهذا يؤكد على أهمية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة لكل من المنظمين، والمراجعين الخارجيين، والمستثمرين في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، وتحسين جودة الأرباح.

● **وفى ذات السياق فقد هدفت دراسة (Reiner Q, and Florian S., 2018)** إلى القيام بدراسة تجريبية للوقوف على تصورات كل من مديري البنوك، والمستثمرين المؤسسين في البيئة الألمانية، فيما يتعلق بتأثير كل من دوران شركاء المراجعة، والاحتفاظ بالمراجع، وعمليات المراجعة المشتركة على استقلال المراجع، وجودة المراجعة الخارجية، خاصة بعد ما قامت المفوضية الأوروبية مؤخراً بإصلاح سوق المراجعة عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك لاستعادة ثقة الجمهور في مهنة المراجعة، ومن

ثم تعزيز وظيفة المراجعة، وتشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي لمدخل المراجعة المشتركة على استقلال المراجع، وجود تفاعل سلبي بين دوران شركاء المراجعة، ومدخل المراجعة المشتركة، ولم تستطع الدراسة تحديد التأثير الإيجابي للإجراءات التنظيمية التي اتخذتها أو اعتمدها المفوضية الأوروبية على التصورات المتعلقة باستقلال المراجع، وجودة المراجعة.

٢/٢ الأدبيات المرتبطة بالعلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة:

- **استهدفت دراسة (كساب، ٢٠١١)** دراسة أهم العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة السعودية، حيث تم اختبار أثر حجم الشركة، نسبة المديونية، آليات الحوكمة، المعايير المحاسبية، على حجم التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية، وقد جاءت نتائج البحث لتؤكد وجود علاقة عكسية من حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي فعند زيادة حجم الشركة ينخفض حجم التحفظ المحاسبي والقوائم المالية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية ونسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين وحجم التحفظ المحاسبي، حيث أنه ترتفع نسبة المديونية وزيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين كلما زاد حجم التحفظ المحاسبي.
- **كما تناولت دراسة (Watts and Zuo, 2012)** تحديد تأثير التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة خلال فترة الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٩٨٣ شركة أمريكية لا تنتمي للقطاع المالي، وتوصلت الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين ممارسات التحفظ المحاسبي والعائد على السهم خلال فترة الأزمة، كما أشارت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يعزز من قدرة الشركة على الاقتراض، ويحد من التصرفات الانتهازية لإدارة أرباح هذه الشركات، مما يؤثر إيجابياً على تحسين قيمة الشركة.
- **استهدفت (سلامة، ٢٠١٢)** دراسة التأصيل النظري، والتطبيق العملي لقياس مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وقياس وتفسير العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وبين قيمة المنشأة من ناحية أخرى، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الشركة للتحفظ المحاسبي في اختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال وبالتبعية حماية حقوق المساهمين، واتضح أيضاً أن مستوي التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية الممثلة للعينة خلال فترة الدراسة له القدرة على تفسير التغير في المتغير التابع وهو قيمة المنشأة، وهذا يعني أن مستوي التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل يفسر أو له درجة تأثير (٩٠.٧%) على القيمة السوقية للمنشأة.

- **وفى ذات السياق فقد هدفت دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٣) إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢)، وتمثلت هذه العوامل في حجم الشركة ومديونية الشركة وملكية الشركة وعمر الشركة. وتم استخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة للأرباح تجاه الأخبار الجيدة والأخبار السيئة المقترح من جانب (Basu (1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، كما توجد علاقة موجبة بين مستوى التحفظ المحاسبي في هذه الشركات مع حجم الشركة وملكية الشركة، وذو علاقة سالبة مع مديونية الشركة وعمر الشركة، وتوصي الدراسة بان تلزم الجهات المختصة بالإشراف والرقابة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية بتبني الشركات مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية.**
- **وفى ذات الشأن فقد اختبرت دراسة (سعد الدين، ٢٠١٤) العلاقة بين التحفظ المحاسبي، وتكلفة رأس المال كأحد أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، وأثر هذه العلاقة على قيمة المنشأة في أسواق المال، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (٣٢) شركة من الشركات المسجلة بالبورصة خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢م)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين درجة التحفظ بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال، بينما توجد علاقة ارتباط طردية بين التحفظ وقيمة المنشأة، كما كشفت النتائج عن أن الشركات المتحفظة قد استطاعت المحافظة على قيمتها بعد ٢٠١١، وأوصت الدراسة بعدم استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية ضمن المشروع المشترك بين (FASB & IASB)، وضرورة تشجيع الشركات المصرية على تطبيق السياسات المتحفظة في إطار معايير المحاسبة المصرية للحد من عملية تعديل القوائم المالية.**
- **في حين يظهر ضمناً الأثر الإيجابي لممارسات التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة من خلال دراسة (حسن، ٢٠١٥) التي أظهرت مدى تأثير آليات الحوكمة على إتباع الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي، ومدى انعكاس تلك السياسة على القرارات المالية للشركة، في ضوء أن التحفظ المحاسبي يدعم المرونة المالية للشركة كأحد الآثار الاقتصادية الإيجابية للتحفظ المحاسبي، وقد أوضحت نتائج الدراسة، فيما يخص علاقة التحفظ المحاسبي بآليات الحوكمة، أن كل من نسبة المديرين المستقلين، وجودة لجان المراجعة تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وفيما يتعلق بتأثير التحفظ على المرونة المالية، أشارت النتائج إلى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على**

قرارات الإدارة في تحديد حجم السيولة، واختيار مصدر التمويل. وتعكس تلك النتائج الارتباط الإيجابي بين التحفظ المحاسبي، وآليات الحوكمة.

• **في حين استهدفت دراسة (Sana'a, 2016)** قياس تأثير سياسات التحفظ المحاسبي وحجم الشركة على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية الممثلة في معدل العائد على الاصول (ROA)، وربحية السهم (EPS)، والحصة السوقية للمنشأة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤م)، واعتمدت الدراسة على جمع البيانات اللازمة من التقارير السنوية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في هيئة الأوراق المالية الأردنية (SEC)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للسياسات المحاسبية المتحفظة على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية، بشكل يعكس فعالية أداء الشركة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم في السوق، والوضع المالي القوي للشركات التي تعتبر عاملاً مهماً لجذب المستثمرين الجدد، وزيادة قدرة الشركة على الإبقاء على المساهمين وزيادة ثقتهم في مركزها المالي.

• **وفي اتجاه آخر تناولت دراسة (حمد، والمومني، ٢٠١٨)** أثر التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠١٤) حيث تُعد من أهم المخاطر المالية التي تواجه الشركات مما يؤثر على قدرة الشركة على البقاء وتحقيق أهدافها وتعزيز سمعتها، والاستقرار في تحقيق الارباح، وحماية تدفقاتها النقدية، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على عينة مكونة من (١٦٦) شركة، حيث ركزت الدراسة على استخدام مقياس مركب للتحفظ المحاسبي المشروط، كما تم استخدام مقياس مركب للتحفظ المحاسبي غير المشروط، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة عمان. وتوصى الدراسة بضرورة حث الشركات التي تعاني من مخاطر هبوط في تدفقاتها النقدية التشغيلية إلى ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي.

٣/٢ الأدبيات المرتبطة بالعلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وقيمة الشركة:

حظيت المراجعة المشتركة باهتمام كبير من الباحثين والأكاديميين في العديد من الدول سواء بشكل إلزامي أو اختياري إلا أن هناك نتائج متضاربة بين الأدبيات المحاسبية فيما يتعلق بأثر المراجعة المشتركة على قيمة المنشأة:

• **وفي ذات الشأن فقد تناولت دراسة (Gramling et al., 2011)** تحليل العلاقة بين تطبيق المراجعة المشتركة، وقيام مكاتب المراجعة بتقديم خدمات المراجعة لأكثر من

عميل في وقت واحد، وأثر ذلك على أسعار أسهم الشركات محل المراجعة في سوق المال، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٢٠٢ شركة خلال الفترة من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧م)، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعة المشتركة تؤدي دوراً في تخفيض تركيز سوق المراجعة خاصة في فرنسا والدنمارك، وأيضاً قد ترتفع أسعار أسهم منشأة العميل نتيجة للتقارير المقيدة الصادرة من مراقبي الحسابات المشتركين.

• استهدفت دراسة (Khatib, 2013) اختبار أثر تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على قيمة الشركة كمقياس بديل لجودة المراجعة، وذلك بالاعتماد على عينة من ٣٤ شركة مقيدة بالبورصة المصرية، خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة على قيمة الشركة أو استقلال مراقب الحسابات، يوجد تأثير معنوي لتغيير مراقب الحسابات على قيمة الشركة، وقد اختلفت آراء شركات المراجعة فيما بينها، فشركات المراجعة الكبرى BiG4 تعارض بشدة مدخل المراجعة المشتركة وذلك لأسباب التكلفة، ووجود مخاوف لإصحاب المصالح من تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتباين الآراء من جدوى الاعتماد عليها، وذلك نظراً للزيادة المتوقعة في تكلفة عمليات المراجعة.

٤/٢ الفجوة البحثية في مجال العلاقة بين المتغيرات البحثية: مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة:

• اتفقت الأدبيات السابقة على أن معظم الشركات التي التزمت بمدخل المراجعة المشتركة تتمتع بممارسات محاسبية أكثر تحفظاً عند إصدار قوائمها المالية، تتمثل في الارتفاع النسبي لدرجة التحفظ في الأرباح كمؤشر لجودة المراجعة (Zerni et al., 2012; El Assy, 2015)، لديها مستوي منخفض من الاستحقاقات غير العادية، وأقل مشاركة في ممارسات إدارة الأرباح، تُساهم في تعزيز موثوقية القوائم المالية (Mandour et al., 2018; Bisogno and DeLuca, 2016)، وقدرة أفضل في التنبؤ بمخاطر العسر المالي، والإفلاس، ومستوي أفضل من الجدارة الائتمانية مقارنة بالشركات التي تطبق المراجعة الفردية (Zerni et al., 2012).

• قدمت الأدبيات السابقة أدلة متباينة للأثر المتوقع لمدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة، وأتعاب المراجعة، ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة، حيث اتفقت دراسات (Deng et al., 2014; Velte and Azibi, 2015; Lesage et al., 2016)، (الديسطة، ٢٠١٤)، على أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين مدخلي المراجعة (المشتركة / الفردية) وتقييم ممارسات إدارة الأرباح أو جودة المراجعة، في حين توصلت دراسات (Zerni et al., 2012; El Assy, 2015) إلى وجود علاقة ارتباط معنوي بين الشركات التي تعتمد على مدخل المراجعة المشتركة ووجود درجة أعلى من التحفظ في الأرباح، ومن

ثم مستوى أعلى من جودة المراجعة، وتوصلت دراسة (Velte and Azibi, 2015) إلى عدم وجود تأثير إيجابي للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة مقاسة بإدارة الأرباح، وتؤثر إيجابياً على الحد من استغلال وسيطرة مؤسسات المراجعة الكبيرة، كما توصلت دراسات كل من (Zerni et al., 2012; Lesage et al., 2016) إلى ارتفاع اتعاب المراجعة في الشركات التي تعتمد على مدخل المراجعة المشتركة، إلا أن الأتعاب المرتفعة لا يعني بالضرورة ارتفاع جودة عملية المراجعة.

- **اتفقت دراسة (Zerni et al., 2012) مع دراسة (Baldauf and Steckel, 2012) على وجود تحسن ملحوظ في جودة المراجعة عند تطبيق مدخل المراجعة المشتركة، وكذلك تقرير المراجعة يكون أكثر دقة في ظل الالتزام بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة، بخلاف دراسة (Deng et al., 2014) التي توصلت إلى أن أدلة المراجعة تكون أقل دقة عندما يكون مدخل المراجعة المشتركة ثنائي المراجعة أحدهما من مكاتب Big 4 والآخر من Non-Big4 من المراجعة الفردية، وهذا يرجع إلى ظهور الاتكال المجاني للمراجع وهذا بدوره يؤثر على دقة أدلة المراجعة ومن ثم جودة عملية المراجعة.**
- **كما أظهرت دراسة (Zerni et al., 2012) إلى أن التقرير الذي يوقع عليه اثنين من مراقبي الحسابات من مكاتب مختلفة يحمل إشارة ضمنية بمصداقية وثقة أكبر مقارنة بالتقرير الذي يوقع عليه مراقب واحد، كما اتفقت نتائج دراسات كل من (متولي، ٢٠١٣، يوسف، ٢٠١٥) على أن استخدام جلسات العصف الذهني تساهم في الحد من المشكلات التي تواجه المراجعة المشتركة، والتوصل إلى أحكام مهنية أكثر دقة من الأحكام الفردية.**
- **اتفقت دراسة كل من (Velte and Azibi, 2015) (يوسف، ٢٠١٥، الشيخ، ٢٠١٧) على أن تقديرات مراقبي الحسابات لمخاطر العش في القوائم المالية الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة أعلى مقارنة بتقديرات مراقبي الحسابات لتلك المخاطر الذين يؤدون عملية المراجعة وفقاً لمدخل المراجعة الفردية. وبالتالي الحد من فجوة التوقعات بعملية المراجعة، وتحسين جودة عملية المراجعة، في هذا الاتجاه أوجدت دراسة (Reiner and Florian, 2018) تأثير سلبي لمدخل المراجعة المشتركة على استقلال المراجع، وذلك بخلاف دراسة (متولي، ٢٠١٣) التي توصلت لوجود علاقة إيجابية بين مدخل المراجعة المشتركة وتحسن في كفاءة وفعالية استقلال مراقبي الحسابات.**
- **وقد أظهرت بعض الأدبيات السابقة تأثيراً إيجابياً لمدخل المراجعة المشتركة على تحسين جودة الأرباح، وكذلك الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتدعيم الاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية (Zerni et al., 2012; Baldauf and Steckle, 2012; El Assy, 2015; Bisogno and DeLuca, 2016) وفي المقابل خلصت بعض الأدبيات الأخرى إلى أنه لا يوجد تأثير، أو أن هناك تأثير سلبي لمدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو درجة التركيز في سوق خدمات المراجعة (Deng et al., 2014; Velte and Azibi, 2015).**

- وجود علاقة طردية بين تطبيق برامج المراجعة المشتركة وكل من الحد من إعادة صياغة القوائم المالية ودقة تقرير مراقب الحسابات مما يعني أن المراجعة المشتركة تؤثر في أسعار الأسهم (متولى، ٢٠١٣)، في حين توصلت دراسة (Khatab, 2013) إلى أن عمليات المراجعة المشتركة ليس لها تأثير على قيمة الشركة، واتفقت دراسات (محمد، ٢٠١٨، مندور، ٢٠١٦) (Bisogno and DeLuca, 2016) على أن تطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري يساعد على تحقق جودة الأرباح وذلك عند استخدام الاستحقاقات الاختيارية وحجم مكتب المراجعة كمقاييس لتحقيق الجودة، في حين لم تتحقق جودة الأرباح عند استخدام مقاييس أخرى مثل نوع تقرير المراجعة، والتقرير عن الاستمرارية، وإعادة إصدار القوائم المالية.
- وفي نفس السياق، توصلت دراسة (الجبر، والسعدون، ٢٠١٤) إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام، كما أظهرت نتائج البحث وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح الشركات الملزمة بتطبيق المراجعة المشتركة في حين أنه لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طواعية، كما خلصت دراسة (الشعباني، ٢٠١٧) إلى وجود علاقة بين استخدام المراجعين المشتركين لتقنية العصف الذهني الإلكتروني وبين تعزيز إيجابيات المراجعة المشتركة، خاصة زيادة احتمالية اكتشاف الأخطاء والغش، وبالتالي رفع كفاءة عملية المراجعة.
- وتوصلت دراسة (Sana'a, 2016) إلى أن هناك تأثير إيجابي للسياسات المحاسبية المتحفظة على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء شركات التأمين الأردنية، بشكل يعكس ارتفاع قيمة الأسهم في السوق والوضع المالي القوي للشركات التي تعتبر عاملاً مهماً لجذب المستثمرين الجدد، وفي اتجاه آخر توصلت دراسة (حمد، والمومني، ٢٠١٨) وجود أثر ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية حيث تُعد من أهم المخاطر المالية التي تواجه الشركات مما يؤثر على قدرة الشركة على البقاء وتحقيق أهدافها وتعزيز سمعتها والاستقرار في تحقيق الأرباح، وحماية تدفقاتها النقدية، في حين يظهر ضمناً الأثر الإيجابي لممارسات التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة في ضوء دراسة (حسن، ٢٠١٥) التي أظهرت مدى تأثير آليات الحوكمة على إتباع الشركات لسياسة التحفظ المحاسبي ومدى انعكاس تلك السياسة على القرارات المالية للشركة، وفي ذات الشأن أُنْفَقَتْ نتائج دراسة (سلامة، ٢٠١٢، سعد الدين، ٢٠١٤) على وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية بين درجة التحفظ بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال، وبالتبعية حماية حقوق المساهمين، وأن مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية له القدرة على تفسير التغير في القيمة السوقية للمنشأة..
- وفي ذات السياق توصلت الدراسة دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٣) إلى وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، كما توجد علاقة موجبه

بين مستوى التحفظ المحاسبي في هذه الشركات مع حجم الشركة وملكية الشركة، وذو علاقة سالبة مع مديونية الشركة وعمر الشركة، كما توصلت دراسة (كساب، ٢٠١١) إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديونية ونسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين وحجم التحفظ المحاسبي، حيث أنه بزيادة نسبة المديونية وزيادة نسبة الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين كلما زاد حجم التحفظ المحاسبي، كما توصلت دراسة (Watts and Zuo, 2012) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين ممارسات التحفظ المحاسبي والعائد على السهم خلال فترة الأزمة، كما أشارت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يعزز من قدرة الشركة على الاقتراض، ويحد من التصرفات الانتهازية لإدارة أرباح هذه الشركات، مما يؤثر إيجابياً على تحسين قيمة الشركة.

٥/٢ ما يميز الدراسة الحالية عن الأدبيات السابقة:

على الرغم من أن الدراسات السابقة قد حققت تقدماً ملحوظاً في دراسة وتحليل مدخل المراجعة المشتركة وانعكاسه على جودة المراجعة، وأتاعب المراجعة، ودرجة التركيز في سوق خدمات المراجعة، تقييد ممارسات إدارة الأرباح في البيئة الأجنبية، إلا إنه مازال هناك بعض الفجوات البحثية في هذا المجال يمكن دراستها في البيئة المصرية وهي:

- **محدودية الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوي التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة في ظل وجود اهتمام متزايد على المستوي الدولي فيما يتعلق بدراسة وتقييم مدخل المراجعة المشتركة خلال العقدين الاخيرين، ولكن على الرغم من وجود العديد من الدراسات الاكاديمية التي تناولت مدخل المراجعة المشتركة من زاوية التحفظ المحاسبي إلا ان النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات كانت متعارضة فيما بينها وغير حاسمة بدرجة كبيرة في تفسير طبيعة هذه العلاقة الجدلية.**
- **لاحظ الباحث ندرة في الأدبيات المرتبطة بدراسة العلاقات بين مدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي وقيمة الشركة وكذلك ندرة البحوث التطبيقية ذات الأدلة العملية لطبيعة هذه العلاقة، ولذلك يري الباحث دافعاً لمزيد من الدراسة والتحليل، خاصة في البيئة المصرية.**
- **تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من ناحية أداة القياس حيث اعتمدت دراسة (يوسف، ٢٠١٥)، ودراسة (الشيخ، ٢٠١٧) على أسلوب الدراسة الميدانية، أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت في قياس المتغيرات على تحليل التقارير المالية لمجموعة من الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري (EGX 100)، وتصميم ثلاثة نماذج لقياس العلاقات بين المتغيرات البحثية.**
- **تقدم الدراسة الحالية دليلاً من المؤشر المصري (EGX 100) عن أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوي التحفظ المحاسبي وقيمة الشركات المسجلة، حيث لم تلق الاهتمام والبحث الكافي في مصر، وهذا ما يميزها عن الأدبيات السابقة ذات العلاقة.**

٦/٢ تطوير الفروض البحثية:

بناءً على استقراء وتحليل الأدبيات السابقة ذات العلاقة والفجوة البحثية بين متغيرات الدراسة، قام الباحث بتطوير الفروض التالية:

- ١) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المدرجة بالمؤشر المصري **EGX 100**.
- ٢) لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري **EGX 100**.
- ٣) لا يؤثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري **EGX 100**.

٣- تحليل وتقييم مدخل المراجعة المشتركة في بيئة الأعمال:

في الآونة الأخيرة تزايد اهتمام الباحثين بطبيعة سوق خدمات المراجعة، خاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو تطبيق مدخل المراجعة المشتركة، الأمر الذي شكل دافعاً قوياً لدى الباحثين في مجال المراجعة، لبيان أثارها الإيجابية والسلبية على سوق خدمات المراجعة، ويعتبر القيام بعملية المراجعة من أهم الخدمات التي يقدمها المراجع الخارجي:

١/٣ الإطار المفاهيمي لمدخل المراجعة المشتركة: Joint Audit

يعرض الباحث فيما يلي لأهم الآراء التي تناولت مفهوم المراجعة المشتركة بغية التوصل إلى مفهوم يُرسخ علاقتها بالممارسات المحاسبية المتحفظة، وبما يتفق مع هدف البحث: أسترخص (Baldauf and Steckel, 2012) مفهوم المراجعة المشتركة بأنها التعاقد مع مكنتي مراجعة أو أكثر للقيام بكافة مراحل عملية مراجعة القوائم المالية لعميل واحد، ويتم إصدار تقرير مراجعة مشترك يحمل توقيع كل مراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة، كما يري (Zerni et al., 2012) أن المراجعة المشتركة تشير إلى المراجعة التي يتم من خلالها إصدار تقرير مشترك من قبل اثنين من مكاتب المراجعة المستقلة، وإصدار تقرير مراجعة مشترك، كما يعرفها (متولى، ٢٠١٣) بأنها تركز في قيام شركتين أو أكثر من شركات المراجعة، بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد، تتميز بإصدار تقرير مراجعة مشترك وتنفيذ برنامج مراجعة واحد بناءً على التخطيط المشترك.

وعرفت دراسة (Ratzinger-Sakel et al., 2013) المراجعة المشتركة بأنها المراجعة التي يتم فيها مراجعة البيانات المالية من قبل اثنين أو أكثر من مراجعي الحسابات المستقلين ويرى (الجبر، والسعدون، ٢٠١٤) أنها قيام مراجعيين اثنين (أى مكنتي مراجعة) بمراجعة حسابات ذات المنشأة بموحبة يشتركان في عملية المراجعة مع توزيع مهام العمل الميداني فيما

بينهما، ثم يصدران تقرير مراجعة مشتركاً يوقعان عليه. ويرى (الهريدي، ٢٠١٥) أن المراجعة المشتركة هي مراجعة القوائم المالية بواسطة منشأتين مراجعة منفصلين، ومستقلين، حيث تشتركان في الجهد المبذول، وتوقعان سوياً على تقرير مراجعة واحد كما تتحملا معاً المسؤولية بصورة تضامنية عن الرأي المقدم في ذلك التقرير، كما عرفها (Lesage et al., 2016) بأنها قيام مراجعين مستقلين بأداء عملية المراجعة لشركة واحدة مسئولين معاً، وبشكل تضامني عن تخطيط أعمال المراجعة، وتوزيع مهامها بين المراجعين المشاركين ثم إعداد تقرير مراجعة موحد بنتيجة اعمال المراجعة.

ويرى (الشعباني، ٢٠١٧) أن المراجعة المشتركة تضمن التعاون بين مراجعين مستقلين أو مكتبين مراجعة وبعقدين مختلفين يشتركان معاً في عملية مراجعة لمنشأة العميل، وذلك بتنفيذ برنامج مراجعة واحد يعتمد على تقسيم اجراءات واعمال المراجعة بناءً على التخطيط المشترك في عملية المراجعة بين المراجعين، بهدف الوصول الى رأي موحد، ويرى (جبر، ٢٠١٧) إن المراجعة المشتركة هي عملية منظمة للتجميع، والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة بشأن تأكيدات ومزاعم الإدارة عن أحداث وأنشطة مالية، وذلك بغرض تحديد درجة التوافق بين هذه التأكيدات، والمعايير الموضوعية وتوصيل نتائج هذه العملية إلى الأطراف المعنية بالشكل المناسب، ويتم ذلك من خلال توزيع وتحصيص المهام، والاطلاع على الأعمال من قبل كل مراقب حسابات مشترك في هذه العملية، ثم يلي ذلك إصدار تقرير موحد، وتكون المسؤولية تضامنية عن مدى دقة هذا التقرير.

في سياق المفاهيم السابقة، يُمكن للباحث تقديم رؤية جديدة لمفهوم المراجعة المشتركة على أنها قيام اثنين أو أكثر من مراجعي الحسابات المستقلين بإدارة عملية المراجعة بدءاً من مرحلة تخطيط وتقسيم اجراءات العمل المشترك، والتعاون في توزيع المهام، وتبادل الخبرات والمعلومات أثناء تنفيذ برنامج المراجعة للتحقق من مدى ملائمة، وكفاية أدلة المراجعة بهدف الوصول إلى تأكيد معقول بشأن نزاهة، وموثوقية التقارير المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية، وأخيراً إصدار تقرير مراجعة مشترك عن نتيجة أعمال المراجعة.

٢/٣ أهمية مدخل المراجعة المشتركة:

يعرض الباحث فيما يلي لأهم الآراء التي تناولت أهمية المراجعة المشتركة، بما يتفق مع هدف البحث، حيث يرى (متولي، ٢٠١٣) أن أهمية مدخل المراجعة المشتركة تتمثل في ما يلي:

- تعميق الحصول على تأكيد معقول بخصوص ما إذا كانت التقارير المالية خالية من التحريف المادي ككل، سواءً بسبب التضليل أو الخطأ ويكون هذا التأكيد ذو فعالية أكثر في المراجعة المشتركة عنه في المراجعة الفردية.

- زيادة فعالية التخطيط والتنسيق والتعاون في أداء عملية المراجعة فيما بين شركات المراجعة على أن يكون أحدهما من الأربعة الكبار Big 4، مما يزيد من فاعلية رقابة الجودة المتبادلة، وإصدار تقرير مراجعة واحد.
 - دعم وتعزيز استقلال المراجع الخارجي وتحقيق مستوى مرتفع من جودة عملية المراجعة من خلال تحسين الخدمات المقدمة للمنشأة محل المراجعة.
 - إصدار تقرير مراجعة مشترك بمجهود مشترك، وتحمل مسئولية مشتركة.
- ويرى (الهريدي، ٢٠١٥) أن أهمية المراجعة المشتركة تتبع من الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها:**

- توفير بيئة يقوم من خلالها كل مراجع بالتحقق من العناية المهنية المبذولة من المراجع الآخر.
- إن المراجعة المشتركة تسهم في تعزيز إستقلال مراجعي الحسابات في مواجهة الشركة محل المراجعة والتي عليها التعامل مع مراجعين اثنين وليس مراجعاً واحداً.
- إن المراجعة المشتركة تسهم في تعزيز دقة أدلة المراجعة من جانب، وفي المحافظة على استقلال المراجع من جانب آخر.
- إن التقرير الصادر عن عملية المراجعة المشتركة يكون أفضل وأقوى حيث أنه يصدر عن مجموع خبرات المراجعين الفنية والمالية مجتمعين، ولاشك أن مجموع تلك الخبرات غالباً يكون اكبر من خبرة احدهما فقط.
- أن جودة المراجعة وفعاليتها ربما تزيد من حيث أن أحد المراجعين ربما يكتشف أخطاء لم يكتشفها المراجع الآخر.

٣/٣ تقييم مدخل المراجعة المشتركة (المنافع - التحديات):

ناقش العديد من الباحثين، والمنظمات المهنية، والجهات التشريعية والرقابية مدى فعالية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة باعتبارها أحد مداخل تعزيز جودة القوائم المالية، وتحقيق جودة الارباح، وتعزيز الثقة في مهنة المراجعة، والحد من إدارة الأرباح، أداة لزيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها، ومقاومة ظاهرة تسويق الرأي (EC, 2011; Zerni et al., 2012; Assy, 2015; Bisogno and Luca, 2016; Jayeola et al., 2017; Okaro, 2018; Mandour et al., 2018). وفي ضوء ما سبق يُمكن للباحث عرض المنافع التي يُمكن أن تُعود من تطبيق مدخل المراجعة المشتركة:

١- زيادة قدرة مراقبي الحسابات على اكتشاف الأخطاء، والتحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش في القوائم المالية، والتقرير عنها (يوسف، ٢٠١٥).

- ٢- يساعد عمق وفعالية المناقشة في الأمور الجوهرية بين المراجعين المشتركين في التغلب على التحديات، والصعوبات لتفادي تحمل المسؤولية القانونية المشتركة أمام إدارة المنشأة، والمستثمرين والرأي العام (متولي، ٢٠١٣).
 - ٣- تحقيق درجة مرتفعة من التوافق في الآراء، وتعزيز دقة أدلة المراجعة، والدقة في تقرير مراجعي الحسابات، وبالتالي زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في التقرير المالي (Baldauf and Steckle, 2012; Khatib, 2013; Deng et al., 2014).
 - ٤- الحد من إعادة صياغة القوائم المالية، وتحقيق جودة التقرير المالي مع زيادة دقة تقرير المراجعة، وسرعة الاستجابة للآراء المعدلة في التقرير (متولي، ٢٠١٣).
 - ٥- المساهمة في تنمية الممارسات الإيجابية للحد من إدارة الأرباح، من خلال توافر آلية فعالة للرقابة تعمل على منع الإضرار بحقوق أصحاب المصالح (Zerni, et al., 2010; Bedard, 2014).
 - ٦- تعزيز أدوات الرقابة المتبادلة على أداء المراجعين الخارجيين، الأمر الذي يؤدي الى تخفيض احتمالات حدوث التواطؤ بين المراجع، والعميل (Zerni et al., 2012; Lobo, et al., 2017).
 - ٧- تحسين جودة المراجعة من خلال اشتراك أكثر من مكتب للمراجعة معاً يتبادلون الخبرات فيما بينهم، يعملون على تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة (EC, 2011).
 - ٨- تعزيز ممارسات الشك المهني لدى المراجعين المشتركين في عملية المراجعة في ضوء مراقبة كل طرف من أطراف عملية المراجعة للطرف الآخر (EC, 2011).
 - ٩- تخفيض درجة سيطرة شركات المراجعة الكبرى على سوق خدمات المراجعة، مما يزيد من المنافسة وتنشيط بيئة الممارسة المهنية، بالتالي تشجيع الشركات المتوسطة، والصغيرة على التوسع والنمو (EC, 2010/2011; Lobo et al., 2017; متولي، ٢٠١٣).
 - ١٠- وجود تأثير كبير لعمليات المراجعة المشتركة على خفض تكلفة رأس المال، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحاً في الحالات التي تكون فيها إحدى شركات مراجعة الحسابات المشتركة على الأقل من مراجعي الحسابات الأربعة الكبار (Alhadi et al., 2017).
- ومع تعدد المنافع المرتبطة بالتطبيق الإلزامي أو الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة إلا أن هناك بعض التحديات المرتبطة بهذا بالتطبيق، والتي تقف حائلاً دون تحقيق أهداف المراجعة المشتركة، ويمكن للباحث عرض هذه التحديات فيما يلي:
- ١- غياب التقسيم المتوازن لأعمال المراجعة المشتركة وهيمنة أحد المراجعين على عملية المراجعة تفقد عمليات المراجعة المشتركة مزاياها المرجوة في تحقيق جودة عمليات المراجعة، وجعلها غير فعالة (متولي، ٢٠١٣).

- ٢- عدم وجود خطوط واضحة للمسئولية بين مراجعي الحسابات المشتركين نتيجة احتمال عدم التعاون، أو التكامل بينهم (متولي، ٢٠١٣)، وتباين الآراء بين أصحاب المصالح من جدوى الاعتماد عليها (Khatab, 2013).
- ٣- الزيادة المتوقعة في تكلفة برنامج المراجعة في ظل التعاقد مع أكثر من مراجع بواسطة الشركة محل المراجعة، والتي قد تؤدي إلى زيادة المنافسة في الأسعار، فالأنتعاب المدفوعة لمراجعين تتجاوز بشكل جوهري ما يدفع لمراجع واحد (EC, 2011; Velte and Azibi, 2015، متولي، ٢٠١٣، عبد الحميد، ٢٠١٤)، والتحسينات المدركة في جودة المراجعة لا تتناسب مع الزيادة الكبيرة في رسوم المراجعة المشتركة (André et al., 2016).
- ٤- احتمال وجود قدر من الاتكالية أي اعتماد كل مراجع على عمل الآخر، مما قد يؤدي إلى زيادة خطر فقد المعلومات في ظل عدم قيام أي من طرفي المراجعة بفحص بعض العمليات نتيجة اعتماده على الطرف الآخر (EC, 2011; Deng et al., 2014).
- ٥- زيادة احتمالات حدوث ما يسمى بظاهرة تسوق رأي المراجع (Opinion shopping) وهو ما ينعكس سلباً على استقلال المراجع وبالتبعية على جودة عملية المراجعة (Zerni et al., 2012; Deng et al., 2014).
- ٦- قد يحدث اختلاف في الرأي بين المراجعين المشتركين يحول دون الوصول إلى رأي موحد بينهما، وهو ما يضع إدارة الشركة في مأزق، قد يسبب تأخر في إصدار تقرير عن عمليات المراجعة (Baldauf and Steckle, 2012).

٤- التحفظ المحاسبي: إطار مفاهيمي ومنهج علمي:

يمثل مصطلح التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولاً واسعاً لدى المحاسبين، حيث يُسهم في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، وحماية أصحاب المصالح بالمنشأة (سعد الدين، ٢٠١٤، المدبولي، ٢٠١٦)، حيث يُعد التحفظ المحاسبي واحداً من أكثر المعتقدات المحاسبية التي تحتل مكانة كبيرة في عملية إعداد القوائم المالية، لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال، والمركز المالي للشركات (عبد الحليم، ٢٠١٥)، ويمكن للباحث إستعراض النقاط التالية:

٤/١ مفهوم التحفظ المحاسبي: Accounting Conservatism

حظي مفهوم التحفظ المحاسبي بالعديد من التعريفات في الأدبيات المحاسبية السابقة، ويعرض الباحث فيما يلي لأهم الآراء التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي بغية التوصل إلى مفهوم يُرسخ علاقته بقيمة الشركة، وبما يتفق مع هدف البحث: ويعتبر مفهوم التحفظ المحاسبي الوارد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC 2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الذي ينص على أنه رد فعل حذر تجاه حالات عدم التأكد

(Uncertainty)، والمخاطر المتأصلة في الأعمال التجارية، ومن ثم فإنه عند وجود تقديران لمبلغ ما سوف تُحصل أو تُدفع في المستقبل، واحتمالاتهما متقاربة، فإن التحفظ المحاسبي يعني استخدام التقدير الأقل تفاوتاً، أما إذا كانت القيمتين غير متساويتان، فإن التحفظ المحاسبي يعني استخدام القيمة الأكثر تشاؤماً (FASB, 1980).

وأضافت دراسة (Watts and Zimmerman, 1986) أن التحفظ المحاسبي هو تقييم الأصول بأقل قيمة ممكنة، وتقييم الالتزامات بأعلى قيمة ممكنة في ضوء البدائل المحتملة لكل منهما، في حين أشارت دراسة (Basu, 1997) بأن التحفظ المحاسبي هو اتجاه المحاسبين للحصول على درجة عالية من التحقق والاعتراف بالأنباء السارة بالمقارنة بالاعتراف بالأنباء غير السارة عن الربح المحاسبي، بمعنى أن التحفظ يتطلب درجة أعلى للتحقق من الأرباح المتوقعة مقارنة بالخسائر المتوقعة، ويسمى ذلك بالتوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأحداث الاقتصادية، ومقياس التحفظ المحاسبي في رؤية (Basu, 1997) يعرف بمدى قوة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، كما قدم (Givoly and Hayn, 2000) تفسيراً للتحفظ المحاسبي بأنه يعتبر معياراً للاختيار بين الطرق المحاسبية المتاحة، والتي تؤثر على تخفيض صافي الربح المحاسبي في ضوء تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح مقارنة بتعجيل الاعتراف بالنفقات والخسائر، وأضاف (Beaver and Rayn, 2005) أن التحفظ المحاسبي هو خفض القيمة الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها السوقية بسبب وجود شهرة غير مسجلة للشركة.

ومع بداية العقد الحالي، ويرى (سلامة، ٢٠١٢) أن التحفظ المحاسبي ينقسم لتحفظ محاسبي معلق على شرط، ويمارس من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة، وقياسها وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة، وتحفظ غير معلق على شرط ويرجع إلى رغبة، وقدرة، وحق الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية، وانتقاء الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة، وذلك كله لتجنب تضخيم الأصول والدخل، أو تقليل للالتزامات والمصروفات مما يعزز ويدعم جودة التقارير المالية، وكما تناولت (سعد الدين، ٢٠١٤) التحفظ المحاسبي بأنه يمثل اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي اتاحتها المعايير المحاسبية للتقرير عن القيم الأقل للأصول، والإيرادات والقيم الأعلى للالتزامات والمصروفات مما ينتج عنه انخفاض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية عن القيمة السوقية وهذا لا يعني اظهار قيمة الاصول باقل من قيمتها الفعلية، ولكن تقديرها باقل قيمة ممكنة.

ويرى (عبد المجيد، ٢٠١٣) أن التحفظ المحاسبي يُشير إلى حالات عدم التأكد التي يتم فيها الاعتماد على أدلة أكثر بالنسبة للاعتراف بالأرباح أو المكاسب وذلك مقارنة بالأدلة المستخدمة للاعتراف بالمصروفات أو الخسائر، ويتفق الباحث مع ما أشارت إليه دراسة (Humayun and Fawzi, 2014) بأن التحفظ المحاسبي هو الانخفاض المستمر في

القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقارنة بقيمتها السوقية، ويرى (حسين، ٢٠١٧) أن تحفظ الأرباح هو مجموعة من الممارسات من قبل إدارة منشأة الأعمال ترتبط بالاعتراف غير المماثل لنتائج الأحداث الاقتصادية المتوقعة، والتي تتحكم في توقيت ومقدار الخسائر المتوقعة التي يجب الاعتراف بها وبدرجة يعتمد عليها دون الاعتراف بالأرباح المتوقعة إلا بعد التحقق من حدوثها، وذلك لأغراض التأثير على حقوق المساهمين من خلال تحجيم قيم الأصول والائرادات، وتعظيم قيم الالتزامات والمصروفات.

وفى ضوء ما خلص إليه الباحث من مراجعة وتحليل مفاهيم التحفظ المحاسبي كما تناولتها الأدبيات السابقة. يلاحظ أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ المحاسبي (Hansen et al., 2018)، وأنه بالرغم من تعدد مفاهيم التحفظ المحاسبي إلا إنها تهدف في مجملها إلى تأجيل الاعتراف بالأرباح، وتعجيل الاعتراف بالخسائر، ومن ثم يرى الباحث أن التحفظ المحاسبي هو: إدارة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المرتبطة بممارسة الأحكام اللازمة بوضع التقديرات الخاصة بالقيم الظاهرة في التقارير المالية للشركة، على أساس تعجيل الاعتراف بالخسائر، وتأجيل الاعتراف بالأرباح بهدف تحقيق أهداف خاصة بالإدارة أو تدعيم المركز المالي للشركة مستقبلاً أو تحسين قيمة الشركة.

٢/٤ تصنيفات التحفظ المحاسبي:

قدم الأدب المحاسبي العديد من التصنيفات للتحفظ المحاسبي. ويمكن تصنيف التحفظ المحاسبي إلى نوعين، التحفظ الشرطي (Conditional Conservatism)، وغير الشرطي (Unconditional Conservatism)، وهو التصنيف الأكثر شيوعاً في الأدب المحاسبي (Beaver and Ryan, 2005 ; Zhong and Li, 2016)، حماد، (٢٠١٨)، وفيما يلي عرض لنوعي التحفظ المحاسبي:

١/٢/٤ التحفظ الشرطي: Conditional Conservatism

ويطلق عليه التحفظ اللاحق، أو التحفظ المعتمد على وقوع أحداث معينة، ويعني تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية على الأحداث الاقتصادية المحتملة والتي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح، ومن ثم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول (الاعتراف بالخسائر المحتملة)، وذلك بعكس وقوع أخبار جيدة وعدم الاعتراف بها على القيم الدفترية للأصول (عدم الاعتراف بالأرباح المحتملة)، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة ذات الطابع الشرطي استخدام طريقة التكلفة، أو السوق أيهما أقل عند تقدير المخزون، والاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيم الأصول طويلة الاجل والأصول غير الملموسة (عبيد ٢٠١٠، Beaver and Ryan 2005; Basu, 1997)، وحديثاً أطلق عليه بالتحفظ غير الاختياري non-Discretionary Conservatism باعتباره يمثل نوعاً من عدم توافر عنصر الاختيار من بين الطرق المحاسبية أمام الإدارة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية (عبد المجيد، ٢٠١٣).

٢/٢/٤ التحفظ غير الشرطي: Unconditional Conservatism

التحفظ غير الشرطي يسمى بالتحفظ السابق، أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار، بمعنى أنه لا يرتبط تطبيقه بحدوث أحداث اقتصادية غير مرغوب فيها، ويعني اختيار الإدارة المسبق للطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم، والتي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية (Beaver and Ryan, 2005، عبيد ٢٠١٠، عبد المجيد، ٢٠١٣، مليجي، ٢٠١٤)، ومن أمثلة تلك الطرق المحاسبية المتحفظة معالجة تكلفة انشاء العناصر غير الملموسة داخلياً كمصروفات بدلاً من رسملتها، واهلاك الاصول الثابتة بطرق الاهلاك المعجل بدلاً من القسط الثابت لحساب أهلاك الأصول الثابتة، ويصف (عبد المجيد، ٢٠١٣) هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ الاختياري Discretionary Conservatism، حيث انه يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية التي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٣/٤ دوافع تبني ممارسات التحفظ المحاسبي:

تناول الأدب المحاسبي العديد من التفسيرات التي توضح دوافع أو مبررات الطلب على ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، وتتمثل أهم هذه الدوافع من وجهة نظر الباحث فيما يلي (Watts, 2003; Basu, 1997; Lara et al., 2009، شتيوي، ٢٠١٠، عبيد، ٢٠١٠، عبد المجيد، ٢٠١٣، عبد الحليم، ٢٠١٥، حافظ، ٢٠١٥):

• الدوافع التعاقدية (Contracting Explanation):

يمثل الدافع التعاقدية أهم وأقدم التفسيرات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، خاصة فيما يتعلق بعقود حوافز الإدارة compensation contracts التي تتعلق بتخفيض المشاكل المرتبطة بالوكالة الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، نظراً لأنه في ظل هذه التعاقدات يبرز دور التحفظ باعتباره أداة فعالة في إتمام هذه التعاقدات كونه يتطلب الحصول على معايير تحقق أكثر صرامة stringent verification بالنسبة للمكاسب أكثر مما هو بالنسبة للخسائر (Watts, 2003، عبد المجيد، ٢٠١٣، حافظ، ٢٠١٥)، أي أن التحفظ المحاسبي يُعد أحد طرق علاج ومواجهة تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافأتها على حساب أصحاب المصالح الأخرى (عبد الحليم، ٢٠١٥).

• الدوافع القانونية (Litigation Explanation):

المسئولية القانونية تزيد عندما يتم المبالغة في تقييم صافي الأصول والأرباح بأعلى من قيمتها الحقيقية مقارنة بتقييمها بأقل ما يجب، مما قد يؤدي إلي زيادة مخاطر الدعاوي القضائية والتعويضات، ومن ثم يكون للإدارة والمراجع دوافع نحو التقرير عن قيم متحفظة عن صافي الأصول، والأرباح (شتيوي، ٢٠١٠).

• **الدوافع الضريبية (Tax Explanation):**

يستخدم المديرون التحفظ المحاسبي كوسيلة لتخفيض القيمة الحالية للضرائب، حيث يُعجل التحفظ غير المشروط الاعتراف بالخسائر الاقتصادية المتوقعة، وبالتالي يؤجل مدفوعات الضرائب، في حين تستخدم الشركة التحفظ المشروط بهدف تأجيل الاعتراف بالدخل بغرض تخفيض قيمة الالتزامات الضريبية الواجبة السداد (Watts, 2003; Lara et al., 2009).

• **الدوافع السياسية (Political Explanation):**

قد تستخدم الشركات التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الإفصاح عن الأرباح المرتفعة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناءً على رقم الربح، حيث يحتمل أن تتبع هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لتخفيض الدخل لتفادي تعرضها لفرض ضرائب جديدة أو تخفيض الدعم الحكومي المقدم (Lara et al., 2009، عبيد، ٢٠١٠).

٤/٤ نماذج قياس التحفظ المحاسبي:

أشارت الأدبيات المحاسبية السابقة الي تعدد نماذج قياس التحفظ المحاسبي على مستوى كل شركة، وعدم توافق الدراسات حول نموذج معين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي (عبدالحليم، ٢٠١٥، 201، Wang et al., 2017; Goh et al.)، الأمر الذي يترتب عليه بعض الاختلافات في نتائج تطبيق تلك النماذج، ومدى صلاحيتها، الا أن الباحث قد لاحظ أن النماذج الأكثر قبولاً وشيوعاً في التطبيق المحاسبي، والتي يمكن الاعتماد عليها في الاستدلال على درجة التحفظ المحاسبي بالتقرير المالي، وهي: نموذج (Basu, 1997) التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأرباح (Asymmetric Timeliness) ويعرف بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (earnings-stock returns relation measures)، حيث تتعكس الأخبار غير السارة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار السارة، وقد تنبأ (Basu 1997) أن عوائد الأسهم السالبة / الموجبة لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الأخبار السارة / غير السارة مقاسه بعوائد الأسهم (الرشيدي، ٢٠١١)، ونموذج (Beaver and Ryan, 2005) القيمة الدفترية الي القيمة السوقية (Book to Market Value)، ويعرف بمقياس صافي الأصول، ويستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية (حمدان، ٢٠١١)، ويعتبر المقياس الأكثر استخداماً في نموذج قياس مستوى التحفظ المحاسبي (Banker et al., 2016).

٥/٤ الآراء المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبي:

اختلفت الآراء التي قدمتها الأدبيات المحاسبية السابقة حول ايجابيات، وسلبيات ممارسة التحفظ المحاسبي، ويمكن للباحث عرض المنافع التي يمكن أن تعود على الشركة عند التزامها بالممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد تقريرها المالية، وهي:

- تحقق ممارسات التحفظ المحاسبي زيادة في قيمة الشركة المستقبلية وخلق فرص استثمارية اضافية نتيجة الأثر التراكمي لاختزان القيمة، بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح في الفترة الحالية (Watts, 2003)، وتخفيض تكلفة الديون طويلة الأجل (Goh et al., 2017)، وتخفيض تكلفة رأس مال الشركة (Martin and Clarkson, 2014; Maha and Hakim, 2015; Li, 2015; Biddle et al., 2016).
 - الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، يُساهم في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح (سامح، ٢٠١١)، وقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات التي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية (الرشدي، ٢٠١٣)، وتعزيز قيمة حملة أسهم الشركة (Watts, 2003)، والحد من مخاطر التقاضي للمراجعين الناتجة عن الدعاوى القضائية.
 - تخفيض دوافع المديرين للتلاعب بالنتائج المحاسبية، حيث أن التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات، والحد من مشاكل الوكالة بين الشركة ومساهميها، وزيادة قيمة الشركة (Goh et al., 2017; Lobo et al., 2017; LaFond and Watts, 2008) ، والتنبؤ بمخاطر العسر المالي، وأنخفاض احتمالية التعرض للإفلاس.
 - تحسين العائد المستقبلي على الأصول، وتعزيز كفاءة استثمارات الشركة وأرباحها المستقبلية، وزيادة درجة الرقابة على قرارات الإدارة الاستثمارية خاصة في الشركات التي تعاني ضعف استثماري (Lara et al., 2016; Cho and Choi, 2016)، حيث إتباع الممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية يعتبر من الإصلاحات المحاسبية التي تعمل على الحد من قدرة المديرين على إدارة الأرباح ، خاصة في الدول ذات المستوى الأقل في الحماية القانونية للمستثمرين (Sihai et al., 2018).
 - يزداد الطلب على التحفظ المحاسبي بالنسبة للشركات التي تستخدم عقود التعويض التنفيذية القائمة على الأرباح، وضعف ممارسات الحوكمة (Iwasaki et al., 2018).
 - يساهم تبني سياسات أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية في حل المشكلات التي قد تنشأ بين مجلس الإدارة، وحملة الأسهم نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة (حافظ، ٢٠١٥).
- وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن التحفظ المحاسبي هو أحد الخصائص المؤثرة على تعزيز مصداقية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، إلا أنه وبالرغم المنافع السابق ذكرها لتطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة، إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة لممارسات التحفظ المحاسبي:
- أوضحت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC 8) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أن التحفظ المحاسبي يعتبر نوع من التحيز (FASB, 2010)، وهو ما يتعارض مع بعض الخصائص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية مثل الملائمة

(Relevance) والتمثيل الصادق (Faithful Presentation)، خاصة بعد ظهور مفهوم

القيمة العادلة (Zhong and Li, 2016، سعد الدين، ٢٠١٤).

- قد يؤدي تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة إلى تشويه المحتوى المعلوماتي بالقوائم المالية، نظراً لتعارضه مع بعض المبادئ والفروض المحاسبية مثل مبدأ المقابلة.
- قد تؤدي الممارسات المحاسبية المتحفظة إلى التلاعب، أو المغالاة بالأرقام المحاسبية والتي بدورها قد تؤدي إلى تكوين احتياطات مستترة تؤثر على انخفاض جودة المعلومات المحاسبية التي يعتد عليها أصحاب المصالح (عبيد، ٢٠١٠).
- يؤثر اتباع الممارسات المحاسبية المتحفظة (المشروطة / غير المشروطة) على مصداقية المركز المالي للشركة، أو النتائج التشغيلية في السنة الحالية.

٥- أثر العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي على قيمة الشركة:

تهدف عملية المراجعة إلى إضافة المصداقية على القوائم المالية، وبالتالي تخفض من عدم تماثل المعلومات، ويدعم الثقة في سوق رأس المال (Okolie and Izedonmi, 2014)، وعلى نفس النحو أشار كل من (Daniel et al., 2015; Birjandi et al., 2015)، إلى تأثير جودة المراجعة المرتفعة إيجاباً على القيمة السوقية للشركة، ومن ثم زيادة عوائد الأسهم، وهو ما يمثل مؤشراً إيجابياً للمستثمرين. تعكس القيمة الحالية للشركة واحتمالية أرباحها المستقبلية، كما توصل (Daniel et al., 2015) إلى تأثير إرتفاع جودة المراجعة إيجاباً على انخفاض تكاليف الاقتراض، وهو ما ينعكس على زيادة فرص حصول الشركة على التمويل الخارجي بشروط أفضل، كما أشار (Ziaee, 2014) لاهمية انعكاس جودة المراجعة إيجاباً على الأداء المالي للشركة، وزيادة كفاءة الأسواق المالية والعمل على الإستقرار المالي، تحسين قيمة المنشأة. وحتى يُمكن استعادة ثقة أصحاب المصالح في سوق رأس المال، وتعزيز قيمة الشركة يظهر دور مدخل المراجعة المشتركة.

وتأكيداً لما سبق، ناقشت العديد من الدراسات والجهات التنظيمية مدى فعالية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة باعتباره أحد مداخل تعزيز جودة القوائم المالية، وتحقيق جودة الأرباح، والحد من إدارة الأرباح وتحقيق جودة المراجعة (EC, 2011; Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2017; Assy, 2015; Bisogno and Luca, 2016; Jayeola et al., 2017; Okaro, 2018; Mandour et al., 2018).

ويري الباحث أن الآثار الإيجابية لمدخل المراجعة المشتركة السابقة سوف تُساهم في تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركة، التي تؤدي بدورها إلى خلق فرص استثمارية إضافية للشركة نتيجة الأثر التراكمي لاختزان القيمة، بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح في الفترة الحالية (Watts, 2003)، وتخفيض تكلفة الديون طويلة الأجل، وتخفيض تكلفة رأس المال،

والحد من عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح (Martin and Clarkson, 2014; Maha and Hakim, 2015; Li, 2015; Biddle et al., 2016; Lobo et al., 2017; Goh et al., 2017)، وتتجلى قوة تأثير التحفظ بالقوائم المالية على قيمة المنشأة من خلال العديد من المسارات أهمها الحد من ممارسات إدارة الربحية، تحسين عقود المديونية، خفض مخاطر الإفلاس (سعد الدين، ٢٠١٤)، ويمكن للباحث عرض العلاقات التي تعود من تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة في ضوء العلاقات المتبادلة، أو التاثيرية بين المتغيرات البحثية للدراسة، وهي:

- (١) زيادة قدرة مراقبي الحسابات المشتركين على اكتشاف الأخطاء، والتحريرات الجوهرية الناتجة عن الغش في القوائم المالية، والتقرير عنها (يوسف، ٢٠١٥)، ويرجع ذلك لاتباع الممارسات الملائمة للتحفظ المحاسبي وهو ما ينعكس ايجابياً على تعزيز قيمة حملة أسهم الشركة، وبالتالي قيمة الشركة.
- (٢) يساعد عمق، وفعالية المناقشة في الأمور الجوهرية بين المراجعين المشتركين في التغلب على التحديات، والصعوبات لتقادي تحمل المسؤولية القانونية المشتركة أمام إدارة المنشأة، والمستثمرين، والرأي العام (متولي، ٢٠١٣)، في ضوء تطبيق أفضل لإجراءات المراجعة والتي تؤثر بدورها على تحسين جودة المراجعة، وبالتالي الحد من مخاطر التقاضي للمراجعين الناتجة عن الدعاوى القضائية، وتحسين سمعة الشركة.
- (٣) العمل على تحقيق درجة مرتفعة من التوافق في الآراء بين المراجعين، وتعزيز دقة أدلة المراجعة وتقرير المراجعة، نتيجة الالتزام بالممارسات المحاسبية المتحفظة بما يساهم في زيادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية (Baldauf and Steckle, 2012; Deng et al., 2014)، وزيادة قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ العديد من القرارات التي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية (الرشيدي، ٢٠١٣)، بما ينعكس على قيمة الشركة.
- (٤) الحد من إعادة صياغة القوائم المالية، وتحقيق جودة التقرير المالي مع زيادة دقة تقرير المراجعة، وسرعة الاستجابة للآراء المعدلة في التقرير (متولي، ٢٠١٣)، مما يعطي طمأنينة للمستثمرين، وغيرهم من أصحاب المصالح لمزيد من الأستثمارات في أسهم رأس مال الشركة، وهو ما ينعكس ايجابياً على تعزيز قيمة الشركة.
- (٥) تعمل المراجعة المشتركة على زيادة المنافسة المهنية بين المراجعين في اكتشاف، والتنبؤ بمخاطر العسر المالي، والافلاس، مما يساهم في تنمية ممارسات الحد من إدارة الأرباح، من خلال توافر آلية فعالة للرقابة تعمل على منع الإضرار بحقوق أصحاب المصالح (Zerni, et al., 2010; Bedard, 2014)، مما يؤكد على جودة الأرباح المحاسبية التي يحتويها التقرير المالي للشركات خاصة المدرجة بسوق الأوراق المالية، وهو ما ينعكس ايجابياً على تعزيز قيمة حملة أسهم الشركة، وبالتالي قيمة الشركة.

(٦) تعزيز أدوات الرقابة المتبادلة على أداء المراجعين الخارجيين، الأمر الذي يؤدي الى تخفيض احتمالات حدوث التواطؤ بين المراجع، والعمل (Zerni, et al., 2012; Lobo, et al., 2017)، بما يساهم في تخفيض دوافع المديرين للتلاعب بالنتائج المحاسبية، حيث أن التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات، والحد من مشاكل الوكالة بين الشركة، ومساهمتها، وزيادة قيمة الشركة (LaFond and Watts, 2008; Goh et al., 2017; Lobo et al., 2017).

(٧) يؤدي تفعيل مدخل المراجعة المشتركة إلى تعزيز ممارسات الشك المهني لدى المراجعين المشتركين في عملية المراجعة في ضوء مراقبة كل طرف من أطراف عملية المراجعة للطرف الآخر (EC, 2011)، والتي تؤدي بدورها لتبني سياسات أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية. كما تعمل على زيادة درجة الرقابة على قرارات الإدارة الاستثمارية خاصة في الشركات التي تعاني ضعف استثماري، وتحسين العائد المستقبلي على الأصول، وتعزيز كفاءة استثمارات الشركة وأرباحها المستقبلية (Lara et al., 2016; Cho and Choi, 2016)، وبالتالي تعزيز قيمة الشركة.

(٨) وجود تأثير كبير لمدخل المراجعة المشتركة على خفض تكلفة رأس المال، ويكون هذا التأثير أكثر وضوحاً في الحالات التي تكون فيها إحدى شركات مراجعة الحسابات المشتركة على الأقل من مراجعي الحسابات الأربعة الكبار (Aobdia et al., 2015; Alhadi et al., 2017). ويرجع ذلك إلى أن التعاقد مع اثنين من شركات المراجعة قد يعطى مؤشراً لمستثمرى الشركة بمصداقية ومؤثوقية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للشركة، مما يشجعهم على اتخاذ العديد من القرارات التي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، وهو ما ينعكس إيجابياً على تعزيز قيمة حملة أسهم الشركة وبالتالي قيمة الشركة.

وبعد أن قام الباحث بتوضيح الآثار المتوقعة من تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة في ضوء الأدبيات السابقة، سوف يقوم الباحث بتحديد منهجية البحث، وكيفية بناء النماذج التطبيقية، وذلك لاستخدامها في قياس العلاقة بين المتغيرات البحثية السابقة، واختبار فروض البحث.

٦- منهجية البحث وبناء النماذج التطبيقية:

استهدف البحث قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركة بالتطبيق على الشركات المدرجة ضمن مؤشر (EGX 100)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis)، حيث تم تحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة وذلك للشركات المصرية المسجلة خلال الفترة من عام (٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٧). وذلك قياساً على منهجية

بعض الدراسات السابقة (الهريدي، ٢٠١٥؛ علي، ٢٠١٥؛ مندور، ٢٠١٦، Zerni et al., 2018; Lobo et al., 2013; Mandour et al., 2012)، ويمكن بيان منهجية البحث من خلال النقاط التالية:

١/٦ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

استناداً على ما تم عرضه من خلال مشكلة البحث، وأهدافه، وفروضه، يمكن تحديد متغيرات الدراسة وتوصيفها وكيفية قياسها، كما يلي:

١/١/٦ قياس المتغيرات التابعة:

تتمثل المتغيرات التابعة فيما يلي:

١/١/١/٦ مستوى التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism:

اعتمد الباحث في قياس مستوى التحفظ المحاسبي على نموذج نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) Market to Book Ratio، والذي قدمه (Beaver and Ryan, 2000)، حيث يركز هذا النموذج على قياس التحفظ بنوعيه الشرطي Conditional Conservatism أو غير الشرطي Unconditional، ويعتبر (MTB) من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات المحاسبية فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة (أبو الخير، ٢٠٠٨، شتيوي، ٢٠١٠، المدبولي، ٢٠١٦، ٢٠١٦، Banker et al., 2016)، والذي تم تطبيقه في البيئة المصرية (مليجي، ٢٠١٤، حسين، ٢٠١٥، علي، ٢٠١٦، سعودي، ٢٠١٦، المدبولي، ٢٠١٦)، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

وتظهر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB مساوية للواحد الصحيح عند بدء إصدار الشركة لأسهمها ومزاولة نشاطها (الهريدي، ٢٠١٥)، مما يدل على عدم وجود تحفظ محاسبي، أما إذا كانت قيمة MTB أكبر من الواحد الصحيح يُشير ذلك إلى زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وهو ما يدل على وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي نتيجة تطبيق سياسات محاسبية متحفظة (مليجي، ٢٠١٤، علي، ٢٠١٦، Givoly et al., 2007)، وهذا يعني ان الشركة مقيمة بأقل من مما ينبغي وهذا هو جوهر ومضمون التحفظ المحاسبي (حمدان، ٢٠١٢).

٢/١/١/٦ قيمة الشركة Firm Value:

في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة، اختار الباحث نموذج (Tobin's Q) كأحد النماذج الرئيسية لقياس قيمة الشركة، حيث يعتبر أكثر النماذج دقة واستخداماً في الدراسات المحاسبية (عرفه، مليجي، ٢٠١٧، سعد الدين، ٢٠١٤، عبد الناصر، ٢٠١٧، Pham et al., 2012).

، ويعكس تقديرات السوق بشأن الأرباح المستقبلية. وتقاس قيمة (Tobin's Q) على أساس إجمالي القيمة السوقية لحقوق الملكية بالإضافة القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات مقسوماً على القيمة الدفترية للأصول (Pham et al., 2012; Brian et al., 2015; Singh et al., 2018)، وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات} \\ \text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول} = (\text{Tobin's Q})$$

وكما كانت نسبة Tobin's Q أكبر من الواحد، فإن ذلك يعني أن القيمة السوقية للأصول أكبر من القيمة الاستبدالية لها، ذلك مؤشراً على ارتفاع العائد على استثمارات الشركة، ووجود فرص أفضل للنمو في المستقبل، ومؤشراً على زيادة قيمة الشركة (سعد الدين، ٢٠١٤، الصيرفي، ٢٠١٦، Florio and Leoni, 2017).

٢/١/٦ قياس المتغير المستقل: مدخل المراجعة المشتركة Joint Audit:

قام الباحث بقياس مدخل المراجعة المشتركة بطريقة القياس الثنائي، حيث يعتبر متغير Dummy Variable يأخذ القيمة (١) عند تطبيق مدخل المراجعة المشتركة، أو (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على بعض الدراسات السابقة (Rouf, 2011; Khatab, 2013; Alsadoun and Aljabr, 2014; Mandour et al., 2018).

٣/١/٦ قياس المتغيرات الحاكمة / الضابطة Control Variables:

اعتمد الباحث على نتائج العديد من الأدبيات المحاسبية التي أشارت إلى بعض العوامل أو المتغيرات الحاكمة التي يجب السيطرة عليها نظراً لقدرتها على التأثير في العلاقة بين متغيرات الدراسة، ولذلك تم إدراجها في نماذج القياس (حماد، ٢٠١٧)، وتشمل المتغيرات التي قد يكون لها تأثير محتمل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط هذه العلاقة في نموذج الانحدار (فؤاد، ٢٠١٥، مليجي، ٢٠١٦)، ومن أهم هذه المتغيرات: حجم عميل المراجعة، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حق الملكية، ونسبة المديونية، ونوع النشاط، وحجم مكتب المراجعة.

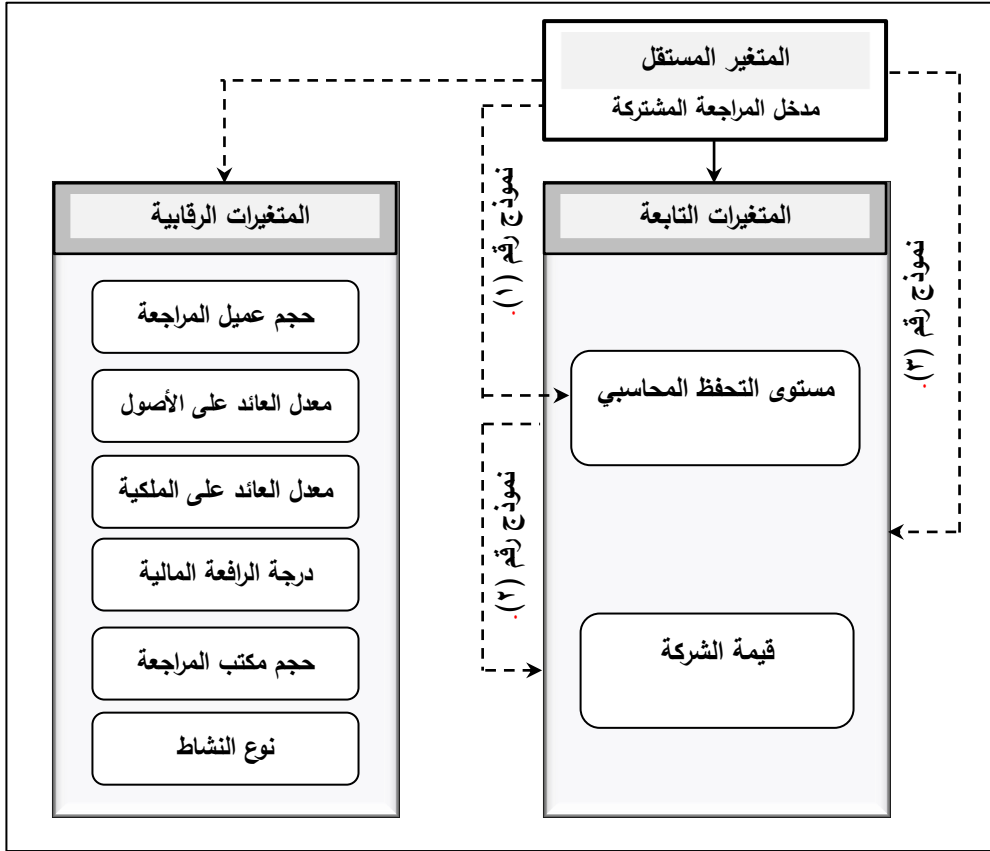
في ضوء استقراء الدراسات السابقة يمكن للباحث توضيح طريقة قياس متغيرات نماذج الدراسة، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١) طريقة قياس متغيرات الدراسة

مصادر البيانات	طريقة القياس	المتغيرات:	
		اسم المتغير	رمز المتغير
القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها بالإضافة إلى تقارير المراجعة	أولاً: المتغيرات التابعة:		
	نموذج (Tobin's Q).	قيمة الشركة	TQ
	نموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market To Book Ratio (MTB) (Banker, et.al, 2016; Beaver and Ryan, 2005).	مستوي التحفظ المحاسبي	AC
	ثانياً: المتغير المستقل:		
	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تطبق مدخل المراجعة المشتركة أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك (Zerni et al., 2012, أبو جبل، ٢٠١٦، مندور، ٢٠١٦).	مدخل المراجعة المشتركة	JOINTA
	ثالثاً: المتغيرات الحاكمة:		
	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الأصول (Rouf, 2011;; Lobo et al., 2013; Alsadoun & Aljabr., 2014; Ji, et al., 2017).	حجم عميل المراجعة	F SIZE
	صافي الربح على إجمالي أصول المنشأة (Rusmin, 2010; Alozubi, 2016; Zhai and Wang, 2016).	معدل العائد على الأصول	ROA
	قسمة صافي الربح السنوي على القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، قياساً على دراسة. (Alfaraih & Alanezi, 2012)	معدل العائد على حقوق الملكية	ROE
	إجمالي الديون (قصيرة / طويلة الأجل) على إجمالي الأصول في نهاية العام (Alozubi, 2016; Koh, 2007; Rusmin, 2010; Nawaiseh et al., 2016).	معدل الرافعة المالية	LEV
متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كانت الشركة تمارس نشاط صناعي أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك.	نوع النشاط	IND	
متغير وهمى = (١) في حالة ما إذا كان مكتب المراجعة أحد الأربعة الكبار (Big 4) أو مرتبطة معها وهي: - صالح وبرسوم وعبد العزيز Deloitte - منصور وشركاه Price Water House Coopers - المتضامنون للمحاسبة والمراجعة Ernst and Young - حازم حسن KPMG أو (صفر) إذا كان خلاف ذلك.	حجم مكتب المراجعة	AUDITS	

٢/٦ صياغة النماذج الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة:

بناء على ما تم عرضه خلال مشكلة الدراسة، وأهدافها، وفروضها، قام الباحث بتطوير ثلاثة نماذج لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة كمتغير مستقل على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة كمتغيرات تابعة، كما استخدمت الدراسة بعض المتغيرات الحاكمة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، كما يظهر في الشكل رقم (١):



شكل رقم (١) نماذج العلاقة بين متغيرات الدراسة

وبعد استعراض الشكل السابق الذي يوضح العلاقات بين المتغيرات المستقلة، والرقابية مع المتغيرات التابعة لمشكلة الدراسة، وبناءً على ما تم عرضه خلال مشكلة البحث، وأهدافها، وفروضها، والدراسات السابقة يمكن للباحث صياغة نماذج الدراسة في شكل نماذج انحدار، وذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي:

$$AC_{it} = \beta_0 + \beta_1(JOINTA) + \beta_2 ROA () + \beta_3(ROE) + \beta_4(LEV) + \beta_5(F SIZE) + \beta_6(AUDITS) + \beta_7(IND) + \varepsilon_{it}$$

النموذج الثاني: أثر مستوى التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1(AC) + \beta_2 ROA () + \beta_3(ROE) + \beta_4(LEV) + \beta_5(F SIZE) + \beta_6(AUDITS) + \beta_7(IND) + \varepsilon_{it}$$

النموذج الثالث: أثر مدخل المراجعة المشتركة على نموذج العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة:

$$TQ_{it} = \beta_0 + \beta_1(AC) + \beta_2(JOINTA * AC) + \beta_3 ROA () + \beta_4(ROE) + \beta_5(LEV) + \beta_6(F SIZE) + \beta_7(AUDITS) + \beta_8(IND) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- (JOINTA_{it}): مدخل المراجعة المشتركة. (TQ_{it}): قيمة الشركة.
(AC): مستوى التحفظ المحاسبي. (F SIZE): حجم عميل المراجعة.
(ROA): معدل العائد على الأصول. (ROE): معدل العائد على حقوق الملكية.
(LEV): نسبة المديونية. (AUDITS): حجم مكتب المراجعة.
(β₃-β₈): معاملات الانحدار لمتغيرات الرقابة. (IND): نوع النشاط.
(ε_{it}): بند الخطأ العشوائي. (β₀): قيمة الثابت في معادلة الانحدار.
(JOINTA*AC): متغير يعكس التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة والتحفظ المحاسبي.

٧- تصميم الدراسة التطبيقية:

يمكن بيان تصميم الدراسة التطبيقية من خلال النقاط التالية:

١/٧ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية و المدرجة بمؤشر (EGX 100)، وذلك لاعتبارها الأكثر نشاطاً في الشركات المقيدة بالبورصة، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة حكمية من الشركات المدرجة في مؤشر (EGX 100) بحيث تشمل على بيانات ذات طبيعة مقطعية Cross Sectional Data عبر مجموعة من السنوات (٢٠١٠ حتى ٢٠١٧م) وهي بيانات سلاسل زمنية Time Series Data لمجموعة من الشركات يبلغ عددها (٤٢) شركة تنتمي إلى (١٣) قطاع اقتصادي مختلفة، وقد اختار الباحث عينة الدراسة وفقاً للمعايير التالية:

- ١- أن تكون الشركات المختارة من الشركات النشطة خلال فترة الدراسة ومدرجة ضمن مؤشر (EGX 100) الذي أنشأته البورصة المصرية في عام ٢٠٠٩م.
- ٢- أن تتوفر التقارير المالية السنوية عن الشركات بانتظام، وأن تتوفر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة وفقاً لشروط تطبيق النماذج المختلفة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركة، وألا تكون قد تعرضت هذه الشركات للشطب، أو الاندماج، أو التوقف خلال فترة الدراسة.

٣- تستبعد الشركات التي تعد تقاريرها المالية بعملة بخلاف العملة المحلية (الجنيه المصري).
٤- تم استبعاد المؤسسات المالية والتي تشمل البنوك، وشركات التأمين، وشركات الخدمات المالية، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة عمل هذه الشركات، بالإضافة إلى اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها، ومدى الزامية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة.

ولأغراض إجراء الدراسة التطبيقية أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٤٢) شركة لتمثل عينة الدراسة من إجمالي عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، والمدرجة في مؤشر (EGX 100)، وفقاً للتقسيم القطاعي، ويوضح الجدول رقم (٢) عدد الشركات في كل قطاع، ونسبة كل قطاع في عينة الدراسة.

جدول رقم (٢) التوزيع القطاعي للشركات ونسبة كل قطاع في عينة الدراسة

نسبة شركات العينة مصنفة قطاعياً (%)	الرقم	عينة الشركات المدرجة في مؤشر (EGX 100)		القطاع	مجلس
		الشركات التي تطبق مداخل أخرى للمراجعة الخارجية	الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة		
٢١,٤٣%	٩	٦	٣	الأغذية والمشروبات	١
١٦,٦٧%	٧	٢	٥	العقارات	٢
٩,٥٢%	٤	٣	١	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٣
١١,٩١%	٥	٢	٣	التشييد ومواد البناء	٤
٢,٣٨%	١	١	-	الغاز والبتروول	٥
٧,١٤%	٣	٣	-	الكيمواويات	٦
٢,٣٨%	١	١	-	الإعلام	٧
٧,١٤%	٣	٣	-	السياحة والترفيه	٨
٢,٣٨%	١	١	-	الموارد الأساسية	٩
١١,٩١%	٥	٥	-	المنتجات المنزلية	١٠
٢,٣٨%	١	١	-	الاتصالات	١١
٢,٣٨%	١	١	-	المرافق	١٢
٢,٣٨%	١	١	-	الرعاية الصحية	١٣
١٠٠%	٤٢	٣٠ شركة	١٢ شركة	إجمالي عدد الشركات	
١٠٠%	٣٣٦	٢٤٠ مشاهدة	٩٦ مشاهدة	إجمالي عدد المشاهدات	

٢/٧ مصادر الحصول على البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات التاريخية الخاصة بالدراسة التطبيقية على التقارير المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة المنشورة في مواقعها الإلكترونية الرسمية، بالإضافة لكتاب الإفصاح السنوي الصادر عن بورصتي القاهرة والإسكندرية للشركات الأكثر نشاطاً، وموقع شركة مصر لنشر المعلومات (www.egidegypt.com) للحصول على القوائم المالية السنوية الكاملة لعينة الشركات، وكذلك بعض المواقع الإلكترونية ذات الصلة مثل موقع معلومات مباشر (www.mubasher.info).

٣/٧ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

قام الباحث بإجراء عمليات الترميز اللازمة لكافة متغيرات الدراسة، ثم إدخال وتشغيل البيانات على الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (23)، و أيضاً تم الاعتماد على برنامج التحليل القياسي E-Views الإصدار (10) ، وذلك لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية في معالجة البيانات لأغراض اختبار فروض الدراسة، وتتمثل تلك الأساليب في:

- **التحليل الإحصائي الوصفي Descriptive Statistics** : يستخدم بهدف الحصول على معلومات عن خصائص البيانات الداخلة في التحليل مثل (أقل قيمة، أعلى قيمة، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المدى).
- **اختبار Kolmogorov-Smirnov Test، واختبار Jarque-Bera**: للتحقق من مدى اقتراب بيانات الدراسة التطبيقية من توزيعها الطبيعي Normal Distribution.
- **اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test**: لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في نماذج الدراسة، تم إجراء اختبار (Durbin Watson Test).
- **اختبار معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor**: باستخدام مقياس Collinearity للتأكد من عدم وجود مشكلة الأزواج الخطي Multicollinearity Test بين متغيرات الدراسة.
- **قياس استقرار السلاسل الزمنية**: تم استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Test لفحص استقرار، أو سكون المتغيرات المكونة للسلاسل الزمنية، وتحديد درجة التكامل، وذلك حتى لا نحصل على نماذج إنحدار زائفة وتقادى مشاكل الاستدلال القياسي.
- **اختبار تكامل السلاسل الزمنية Co-integration Test**: للتحقق من التوازن في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، والحصول على معلمات إنحدار حقيقية، وذلك حتى لا نحصل على نماذج إنحدار زائفة Spurious Regression.

• نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (Least Squares (LS): يستخدم لتقدير العلاقات بين متغيرات الدراسة بهدف الوصول لقياس أثر مدخل المراجعة المشتركة كمتغير مستقل على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

٨- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث:

اعتمد الباحث على استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (23) وبرنامج اختبار السلاسل الزمنية (E-Views) الإصدار (10) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية، واختبار فروضها، وذلك على النحو التالي:
١/٨ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

١/١/٨ اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution Test):

استخدم الباحث اختبار (Kolmogorov-Smirnov) ضمن حزمة البرنامج الإحصائي (SPSS)، واختبار (Jarque-Bera) ضمن برنامج (E-Views) وذلك للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة المتمثلة في قيمة الشركة، ومستوى التحفظ المحاسبي، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل الرافعة المالية، وحجم الشركة، وتعتبر البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت درجة معنوية (Sig.) في كل من الاختبارين أكبر من (0.05)، ويوضح جدول (٣) ملخص لنتائج اختبارات التوزيع الطبيعي:

جدول رقم (٣): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)

Jarque-Bera Test		Kolmogorov-Smirnov		عدد المشاهدات	المتغيرات الكمية المتصلة
Sig.	J-B	Sig.	Statistic		
.000	11326.44	.000	.260	336	قيمة الشركة (TQ)
.000	2815.905	.000	.209	336	(مستوى التحفظ المحاسبي) AC
.000	26398.96	.000	.360	336	(معدل العائد على الأصول) ROA
.000	76853.58	.000	.363	336	(معدل العائد على حقوق الملكية) ROE
.000	16233.00	.000	.237	336	(معدل الرافعة المالية) LEV
.000	4054.765	.200	.041	336	(حجم الشركة) FSIZE

يتضح للباحث من الجدول السابق أن درجة المعنوية (Sig.) أقل من (0.05) لكافة المتغيرات، مما يعني عدم اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي فيما عدا حجم الشركة (FSIZE) طبقاً لاختبار (Kolmogorov-Smirnov)، ويتفق اختبار (Jarque-Bera) مع هذه النتيجة، ولعلاج هذه المشكلة يتم استخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي Natural log لهذه المتغيرات بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي. وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية

(Central Limit Theory) والتي تنص على أنه من الممكن افتراض تحقق شرط التوزيع الطبيعي للعينات الكبيرة ($n > 30$) بصرف النظر عن توزيع المجتمع الأصلي (Sekaran and Bougie, 2013، الكردي، ٢٠١٧)، وبما أن حجم العينة في هذه الدراسة ($n=336$) فلن تكون مشكلة عدم توزيع البيانات توزيعاً طبيعياً ذات تأثير على صحة النماذج المستخدمة في الدراسة (أمين ٢٠١٣). أما بقية المتغيرات فهي متغيرات وهمية (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

٢/١/٨ اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test):

للتحقق من وجود مشكلة التداخل الخطي التي تؤدي إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics) من خلال احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة والرقابية في علاقة الانحدار مع المتغير التابع، ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflation Factor (VIF حيث يُعد بمثابة مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ويمكن توضيح نتائج الاختبار من خلال الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) نتائج اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test

Collinearity Statistics				
TQ (قيمة الشركة)		AC (مستوى التحفظ المحاسبي)		المتغيرات التابعة
VIF	Tolerance	VIF	Tolerance	المتغيرات المستقلة والحاكمة
1.669	.599	-	-	(مستوى التحفظ المحاسبي) AC
1.558	.642	1.003	.997	JOINTA (مدخل المراجعة المشتركة)
1.616	.619	-	-	(المتغير التفاعلي) (JOINTA * AC)*
2.475	.404	2.426	.412	ROA (معدل العائد على الأصول)
2.090	.478	1.959	.510	ROE (معدل العائد على حقوق الملكية)
1.415	.707	1.396	.716	LEV (نسبة الرافعة المالية)
1.018	.982	1.006	.994	Fsize (حجم الشركة)
1.403	.713	1.045	.957	AUDITS (حجم مكتب المراجعة)
1.062	.942	1.044	.958	IND (نوع النشاط)

* متغير يمثل التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي.

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة (VIF) لكافة متغيرات الدراسة لم تتجاوز (10) (أمين، ٢٠١٣)، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة تشير إلى عدم وجود تداخل خطي متعدد في النموذج المقدر، ولذلك فإن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة التداخل الخطي، فالارتباط بين المتغيرات ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، وهذا يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٣/١/٨ قياس استقرار السلاسل الزمنية (Time Series Stationarity):

معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بخاصية عدم الاستقرار، لذلك يجب القيام باختبار، وتحديد درجة استقرارها حتى لا نحصل على نماذج إنحدار زائفة (Spurious Regression) ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، ومن ثم لا يمكن تعميم نتائج سلوك هذه السلاسل على الفترات الزمنية المستقبلية، وللتحقق من استقرار السلاسل الزمنية فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لحساب الفروق اللازمة لتحويل السلاسل الزمنية الى سلاسل مستقرة، ولأغراض الثقة قام الباحث بتطبيق ثلاثة اختبارات لجذر الوحدة وهي: Levin, Lin & Chu t / ADF - Fisher Chi-square / PP - Fisher Chi-square، ويوضح جدول (٥) ملخص لنتائج اختبارات الاستقرار للمتغيرات محل الدراسة:

نتائج اختبار استقرار متغيرات نماذج الدراسة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية باستخدام الاختبارات المختلفة لجذر الوحدة Unit Root Test للفتره (٢٠١٠-٢٠١٧)

الفروق اللازمة لسكون المتغير (I)	الفروق الأول First Difference		المستوى الأصلي The Level		الاختبارات	المتغيرات
	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic		
I (0)***	0.00	-8.3033	0.00**	-9.215	Levin, Lin & Chu t	TQ
I (0)	0.0002	137.31	0.01*	115.45	ADF - Fisher Chi-square	
I (0)	0.000	275.44	0.00**	167.62	PP - Fisher Chi-square	
I (0)	0.00	-11.115	0.00**	-8.1699	Levin, Lin & Chu t	AC
I (0)	0.001	129.67	0.002**	127.60	ADF - Fisher Chi-square	
I (0)	0.00	276.58	0.00**	202.13	PP - Fisher Chi-square	
I (0)	0.00	-28.848	0.00**	-117.86	Levin, Lin & Chu t	ROA
I (0)	0.0023	125.33	0.038*	108.47	ADF - Fisher Chi-square	
I (0)	0.00	261.25	0.00**	159.17	PP - Fisher Chi-square	
I (1)***	0.00**	-139.94	0.00	-234.79	Levin, Lin & Chu t	ROE
I (1)	0.0004**	134.06	0.1541	97.181	ADF - Fisher Chi-square	
I (1)	0.00**	246.85	0.0001	140.41	PP - Fisher Chi-square	
I (1)	0.00**	-5.6615	0.00	-30.331	Levin, Lin & Chu t	LEV
I (1)	0.044*	107.30	0.109	100.25	ADF - Fisher Chi-square	
I (1)	0.00**	235.80	0.0283	110.40	PP - Fisher Chi-square	
I (1)	0.00**	-11.642	0.00	-11.590	Levin, Lin & Chu t	FSIZE
I (1)	0.004**	122.55	0.0333	109.30	ADF - Fisher Chi-square	
I (1)	0.0001**	140.16	0.8514	70.601	PP - Fisher Chi-square	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (E-Views).

* تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05

** تشير إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.01

*** تشير I (0) إلى أن المتغير ساكن عند المستوى الأصلي، و I (1) إلى أن المتغير ساكن عند الفرق الأول.

وقد أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) إلى أن متغيرات النموذج جميعها غير مستقرة عند المستوي الأصلي (Level) عند مستوى معنوية (0.05)، باستثناء متغير قيمة الشركة (TQ)، مستوى التحفظ المحاسبي (AC)، معدل العائد على الأصول (ROA) وفقاً للاختبارات المختلفة لجذر الوحدة، كما أكدت نتائج اختبار جذر الوحدة أن كافة متغيرات نماذج الدراسة يتحقق لها الاستقرار (سكون السلسلة الزمنية) بعد إجراء الفرق الأول (First Difference) وذلك عند مستوي معنوية (0.01)، فيما عدا المتغيرات معدل الرافعة المالية (LEV)، حجم الشركة (FSIZE) التي يتحقق لها الاستقرار عند مستوى معنوية (0.05)، ولما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول فهذا يعني إنها متكاملة من الدرجة (1) I.

٤/١/٨ اختبار تكامل السلاسل الزمنية (Co-integration Test):

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق إتضح أن كل هناك متغيرات ساكنة أو متكاملة عند مستوياتها الأولى $I(0)$ ، ومتغيرات ساكنة أو متكاملة بعد الفرق الأول من الدرجة الأولى $I(1)$ أي أنها غير ساكنة في المستوى الأصلي، وبالتالي لابد من اختبار البواقي الناتجة من تقدير العلاقة الخطية بينها بحيث تكون متكاملة من الرتبة $U = I(0)$ ومن ثم يتحقق التوازن في الأجل الطويل والحصول على معلمات إنحدار حقيقية، للتأكد من سكون البواقي لإنحدار التكامل المشترك الخاصة بنماذج الدراسة:

نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root لاختبار سكون البواقي باستخدام اختبائي (ADF) و (LLC)

درجة التكامل	المستوى The Level				نوع الاختبار	المتغيرات
	Constant & Trend		Constant			
	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic		
$I(0)$	0.0133*	-2.21679	0.0037**	-2.6824	(ADF)	البواقي U
$I(0)$	0.000**	-13.2153	0.000**	-13.2783	(LLC)	

* دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05، ** دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.01

يتضح للباحث من الجدول السابق لإختبار سكون بواقي معادلة الانحدار رفض فرض عدم بوجود جذر الوحدة في البواقي المقدره U، باستخدام اختبار (ADF) واختبار (LLC) في حالة وجود ثابت (Constant) عند مستوى معنوية ١%، وفي حالة وجود ثابت واتجاه زمني (Constant & Trend) عند مستوى معنوية ١%، ٥% وبذلك فإن البواقي تتميز بالسكون أي أنها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، ولتحديد مدى وجود ظاهرة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وبالتالي تحديد إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا فإنه يتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبار جوهانسون (JML)، فإذا كانت متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها، فإن ذلك يعني أنها متكاملة ويدل على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات البحثية لنماذج الدراسة، وعندها يمكن إجراء اختبارات (Trace Test / Max-Elgen value Test).

جدول رقم (٦) نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك (Co- integration Test)

Max-Eigen value Test			Trace Test			عدد علاقات التكامل بين المتغيرات
Prob.	0.01 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Prob.	0.01 Critical Value	Trace Statistic	
0.0001	45.86900	220.0760	0.0001	104.9615	714.4596	R = 0
0.0000	39.37013	151.6411	0.0001	77.81884	494.3836	R ≤ 1
0.0000	32.71527	136.8858	0.0001	54.68150	342.7425	R ≤ 2
0.0001	25.86121	112.6955	0.0001	35.45817	205.8567	R ≤ 3
0.0000	18.52001	74.16991	0.0000	19.93711	93.16116	R ≤ 4
0.0000	6.634897	18.99125	0.0000	6.634897	18.99125	R ≤ 5

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (E-Views)

تُشير نتائج اختبار جوهانسون الواردة في الجدول رقم (٦) الى رفض فرض العدم بعدم وجود أي علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النماذج في مواجهة الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك عند مستوي معنوية (0.01) وفقاً للاختبارين، حيث ينطوي النموذج على ستة من علاقات التكامل المشترك بين متغيراته، وهذا يعني وجود علاقات تحقق التوازن بين متغيرات النماذج في الأجل الطويل، ويعد التأكد من وجود علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، فإنه يتم تحديد فترات التباطؤ المثلى (Optimal Lag Length) للمتغيرات الداخلة في النماذج من خلال خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة، وهي معيار كل من:

{Akaike information criterion (AIC) / Schwarz information criterion/ (SC) Hannan-Quinn information criterion (HQ) / Final prediction error (FPE) / sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) (LR)}.

وذلك في ظل افتراض حد أقصى فترة تباطؤ زمني واحدة، ويتم ذلك من خلال نموذج

متجه الانحدار الذاتي (VAR)، كما هو مبين بالجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧) تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ وفقاً لتحليل (VAR)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Lag
9.901882	10.00571	9.832085	0.000750	--	0
5.938574*	6.721249*	5.031203*	9.94e-06	399.1208	1
5.994424	7.288390	5.505840	6.26e-06*	94.55636*	2
6.485889	8.458699	5.159733	7.36e-06	47.35986	3
7.123827	9.719629	5.378885	9.76e-06	37.64148	4
7.496419	10.71521	5.332690	1.04e-05	47.87691	5

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

* indicates lag order selected by the criterion

بعد تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ، والتي يمكن الاستفادة بها في نموذج تصحيح الخطأ لتقادي بناء نماذج إنحدار زائفة Spurious Regression، ومن ثم يمكن تعميم نتائج سلوك السلسلة الزمنية على الفترات الزمنية في المستقبل، يري الباحث بعد التأكد من

أن كافة متغيرات نماذج الدراسة يتحقق لها الاستقرار بعد إجراء الفرق الأول والذي يتحقق عند مستوى معنوية (0.01، 0.05)، وكذلك وجود علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، تأتي الآن مرحلة التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية، والوصفية تمهيداً لإجراء اختبارات الفروض.

٢/٨ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

١/٢/٨ التحليل الوصفي للمتغيرات الكمية المتصلة:

بعد أن تحقق الباحث من صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي تأتي المرحلة الثانية والتي يتم فيها وصف تحليلي لمتغيرات النماذج البحثية لهذه الدراسة، ويُظهر الجدول رقم (٨) وصف لمتغيرات الدراسة الكمية المتصلة (قيمة الشركة (TQ)، مستوى التحفظ المحاسبي (AC)، معدل العائد على الأصول (ROA)، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، معدل الرافعة المالية (LEV)، حجم الشركة (FSIZE):

جدول رقم (٨): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

Range	Minimum	Maximum	S.deviation	Mean	Variable	Year
3.553	-.249	3.304	.663058	1.20454	TQ	2010
3.983	.087	4.070	.807676	1.31263	AC	
1.751	-.038	1.713	.263886	.11143	ROA	
2.348	-.093	2.255	.350586	.15969	ROE	
1.806	-.593	1.213	.282557	.32342	LEV	
2.754	7.742	10.497	.705209	8.98417	FSIZE	
4.113	-.909	3.204	.693629	1.00361	TQ	2011
6.059	.048	6.107	1.046620	1.03934	AC	
2.700	-.040	2.660	.555027	.16610	ROA	
5.2111	-.1835	5.0276	.9285045	.262950	ROE	
2.338	-1.057	1.281	.353628	.36488	LEV	
2.666	7.824	10.489	.695688	8.99233	FSIZE	
4.714	-.917	3.797	.776516	1.13579	TQ	2012
4.702	.110	4.811	.989895	1.23602	AC	
2.668	-.132	2.536	.395339	.09084	ROA	
3.5857	-.3284	3.2573	.5182371	.105736	ROE	
2.343	-1.016	1.327	.337647	.34750	LEV	
2.815	7.663	10.479	.710765	9.00865	FSIZE	
5.231	.287	5.518	1.055541	1.29981	TQ	2013
8.315	-.944	7.370	1.556844	1.43435	AC	
2.404	-.234	2.169	.337077	.09994	ROA	
2.7093	-.1488	2.5605	.4946831	.188213	ROE	
1.306	.009	1.315	.294813	.36820	LEV	
2.785	7.687	10.471	.700460	9.03421	FSIZE	
5.412	.334	5.746	1.142329	1.45468	TQ	2014
9.427	-2.409	7.018	1.690484	1.56944	AC	
2.066	-.100	1.966	.306266	.09698	ROA	
2.4429	-.1533	2.2896	.4681205	.177540	ROE	
1.363	.008	1.372	.286362	.36865	LEV	
2.692	7.772	10.465	.685937	9.05000	FSIZE	

Range	Minimum	Maximum	S.deviation	Mean	Variable	Year
6.892	.306	7.198	1.217755	1.32876	TQ	2015
5.334	-1.563	3.771	1.010254	1.00769	AC	
1.241	-.179	1.062	.174772	.07205	ROA	
1.3076	-.0814	1.2262	.2019281	.119929	ROE	
3.167	.013	3.181	.539904	.47906	LEV	
3.542	6.931	10.473	.776909	9.02108	FSIZE	
8.326	.383	8.709	1.912616	1.55009	TQ	2016
4.006	.139	4.145	.927071	1.13877	AC	
2.006	-.403	1.603	.263541	.09024	ROA	
.8825	-.3126	.5699	.1523440	.104376	ROE	
6.816	.005	6.821	1.257515	.72603	LEV	
3.836	6.969	10.805	.851618	9.07548	FSIZE	
13.170	.622	13.792	2.599456	1.96954	TQ	2017
7.411	.247	7.658	1.459786	1.72047	AC	
2.372	-.219-	2.152	.344243	.10919	ROA	
1.2023	-.7649-	.4374	.1869669	.064565	ROE	
5.052	.027	5.080	.930396	.65718	LEV	
3.129	7.735	10.864	.816100	9.13775	FSIZE	

يتضح للباحث من الجدول رقم (٨)، ما يلي:

- التحليل الوصفي لقيمة الشركة (TQ): يلاحظ أن هناك انخفاض في قيمة الشركات الممثلة في عينة البحث حيث بلغت قيمة (Tobin's Q) (1.205) خلال عام (2010) وانخفضت في عام (2011) إلى (1.004) ، ولعل ذلك يرجع إلى الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر أثناء أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي أثرت سلباً على أسهم الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وقد اتضح أيضاً أن هناك تحسن في متوسط قيمة الشركة (TQ) في عام (2012) حيث بلغت (1.136)، و عام (2013) إلى (1.299)، كما بدأت تزيد هذه القيمة بشكل ملحوظ بداية من عام (2016) حيث بلغ متوسط قيمتها (1.550)، كما بلغت عام (2017) إلى (1.969).
- التحليل الوصفي لمستوى التحفظ المحاسبي (AC): يلاحظ أن هناك ارتفاع في مستوى تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات الممثلة في عينة البحث خلال نطاق فترة الدراسة، حيث بلغ أعلى متوسط لمستوى التحفظ المحاسبي (1.720) في عام (2017)، بينما كان أقل متوسط للتحفظ قدره (1.008) في عام (2015)، وهذا يدل على أن شركات العينة المدرجة ضمن المؤشر المصري (EGX 100) تتبع سياسة التحفظ المحاسبي.
- التحليل الوصفي للمتغيرات الحاكمة للدراسة: فيما يتعلق بمستويات معدل العائد على الأصول (ROA) يلاحظ أن أعلى قيمة للعائد على الأصول (2.660) بمتوسط حسابي (0.166) في عام (2011)، بينما كانت أقل قيمة (-,038) بمتوسط حسابي (0.111) في عام (2010)، وبالنسبة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يلاحظ أن أعلى

قيمة للعائد على حقوق الملكية (5.028) بمتوسط حسابي (0.263) في عام (2011)، بينما كانت أقل قيمة (-,081) بمتوسط حسابي (0.119) في عام (2015)، أما فيما يتعلق بمعدل الرافعة المالية (LEV) فقد بلغ (32.34%) في عام (2010) ثم أخذ في الارتفاع (72.60%) في عام (2016) ثم انخفض في عام (2017) ليصل الى (65.72%)، وبالنسبة لحجم الشركة (FSIZE) يلاحظ أن متوسط اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة بلغ (8.984) في عام (2010) وهو ما يعادل (3.371) مليار جنيه و(8.992) في عام (٢٠١١) وهو ما يعادل (3.384) مليار جنيه، ثم أخذ في الارتفاع ليصل الى (9.138) في عام (2017) وهو ما يعادل (6.840) مليار جنيه.

٢/٢/٨ التحليل الوصفي للمتغيرات الوصفية المنفصلة:

يظهر الجدول رقم () وصفاً أولياً لمتغيرات الدراسة المنفصلة والتي تتمثل في المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) التي يتم التعبير عنها بالقيمتين (١) أو (صفر) وهي مدخل المراجعة المشتركة، وحجم مكتب المراجعة، ونوع النشاط.

جدول رقم (٩): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المنفصلة

Binomial Test					
Sig.	مشاهدات غير متحققة (٠)		مشاهدات متحققة (١)		المتغيرات
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
.000	71 %	240	29 %	96	JOINTA
.000	64 %	216	36 %	120	AUDITS
.413	48 %	160	52 %	176	IND

باستقراء بيانات الجدول رقم (٩) يلاحظ انخفاض عدد مشاهدات الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة خلال فترة الدراسة (96) مشاهدة بنسبة (29%) بالمقارنة (240) مشاهدة في شركات لا تطبق مدخل المراجعة المشتركة ؛ ويفسر ذلك الباحث بارتفاع تكاليف المراجعة في ظل التعاقد مع أكثر من مراجع، تخوف العميل من زيادة خطر فقد المعلومات في ظل احتمال عدم فحص كل طرف من طرفي المراجعة ما قام به الطرف الآخر من أعمال المراجعة (مشكلة الاتكال المجاني Free Riding Problem)، وهو ما يتفق مع دراسة (Deng et al., 2014). كما بلغ عدد مشاهدات شركات المراجعة على أن يكون أحدهما من الأربعة الكبار Big 4 (120) مشاهدة بنسبة (36%) ، وبلغت نسبة مشاهدة الشركات التي تنتمي للقطاع الصناعي خلال فترة الدراسة (176) مشاهدة بنسبة (52%).

٣/٨ تحليل ومناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

لاختبار صحة فروض الدراسة تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة البيانات الإطارية Panel Data للعلاقة بين المتغير المستقل (مدخل المراجعة المشتركة) والمتغيرات التابعة (مستوى التحفظ المحاسبي، وقيمة الشركة) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (23)، وبرنامج التحليل القياسي E-Views الإصدار (10) على النحو التالي:

٢/٣/٨ نتائج اختبارات الفروض:

١/٢/٣/٨ نتائج اختبار الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المدرجة بالموشر المصري EGX 100.

قام الباحث بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين بعد إضافة بعض المتغيرات الرقابية Control Variables، وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك Panel data Analysis Dynamic، بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model ويوضح الجدول رقم (١٠) نتيجة الإختبار الإحصائي لذلك النموذج:

جدول رقم (١٠) نموذج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية t	مستوي الدلالة
C	-114.7298	53.15408	-2.158438	0.0317
JOINTA	0.074163	0.018628	3.981305	0.0001
DROA	1.072858	0.334935	3.203186	0.0015
DROE	0.229849	0.180049	1.276596	0.2028
DLEV	-0.153068	0.095415	-1.604236	0.1098
DFSIZE	0.189516	0.405324	0.467567	0.6405
AUDITS	0.079986	0.110791	0.721958	0.4709
IND	0.092014	0.106509	0.863908	0.3884
ECM(-1)	-0.136505	0.114041	-1.196982	0.2323
R-squared	0.205476		Mean dependent var	0.058333
Adjusted R-squared	0.180297		S.D. dependent var	0.986993
S.E. of regression	0.893599		Akaike info criterion	2.646302
Sum squared resid	226.7793		Schwarz criterion	2.771594
Log likelihood	-379.0063		Hannan-Quinn criter.	2.696477
F-statistic	8.160724		Durbin-Watson stat	2.263679
Prob (F-statistic)	0.000			

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- ١ - قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية مدخل المراجعة المشتركة (JOINTA) مع مستوى التحفظ المحاسبي (AC) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة (المتغير المستقل) ومستوى التحفظ المحاسبي (المتغير التابع).
- ٢ - قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت (C)، ومعدل العائد على الأصول (ROA) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعنى وجود تأثير معنوي بين مستوى التحفظ المحاسبي (AC) للشركة (i) فى الفترة الزمنية (t) ومعدل العائد على الأصول، واتضح أيضا عدم وجود تأثير معنوي لكل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل الرافعة المالية (LEV)، حجم الشركة (FSIZE)، حجم مكتب المراجعة (AUDITS)، ونوع الصناعة (IND) حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من (0.05).
- ٣ - التحقق من الجودة الاحصائية لنموذج الانحدار المقدر من خلال:
 - معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared): تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.1803) وهذه القيمة تشير إلي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (18.03%) من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي (AC) (المتغير التابع).
 - اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج وفقاً لقيمة اختبار (F-statistic) المحسوبة حيث بلغت (8.16) بقيمة احتمالية (Sig.=0.00)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد $R^2 = 20.55\%$ وهذا يدل على سلامة النموذج المقدر، حيث تفسر المتغيرات المستقلة حوالي 20.55% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.
- ٤ - بلغت قيمة معامل مدخل المراجعة المشتركة (JOINTA) (0.0742) وهذا يدل أن مدخل المراجعة المشتركة يؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي بنسبة (7.42%).
- ٥ - للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) تم إجراء اختبار (Durbin Watson Test) حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار (D-W) (2.264)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (2.5 - 1.5) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج (العباسي، ٢٠١٢).
- ٦ - الرسم البياني التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء لنموذج الانحدار الأول الخاص باختبار الفرض الأول:



يتضح للباحث من الشكل السابق أن القيم الفعلية تقترب من القيم التقديرية، وبالتالي لا توجد قيم شاذة Abnormal Values تؤثر على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة النتائج ودقة الاستنتاجات المبنية عليها، وبناءً على نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسات (Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2013; El Assy, 2015; Mandour et al., 2018) الأثر الإيجابي لمدخل المراجعة المشتركة في تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية.

٢/٢/٣/٨ نتائج اختبار الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100.

قام الباحث بتطوير هذا الفرض من خلال صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على العلاقة بين المتغيرين بعد إضافة بعض المتغيرات الرقابية Control Variables، وذلك باستخدام أسلوب تحليل البيانات القطاعية المتحرك Panel data Analysis Dynamic، بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model ويوضح الجدول رقم (١١) نتيجة الإختبار الإحصائي لذلك النموذج:

جدول رقم (١١) نموذج الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني

المتغيرات المستقلة	المعاملات	الخطأ المعياري	إحصائية t	مستوى الدلالة
C	-61.90492	26.83309	-2.307037	0.0218
DAC	0.482986	0.028923	16.69916	0.0000
DROA	1.050755	0.170325	6.169118	0.0000
DROE	-0.493915	0.090419	-5.462498	0.0000
DLEV	1.212780	0.047917	25.31024	0.0000
DFSIZE	-2.214363	0.203075	-10.90418	0.0000
AUDITS	-0.018957	0.055481	-0.341689	0.7328
IND	0.012249	0.053328	0.229691	0.8185
ECM(-1)	-0.167238	0.057259	-2.920716	0.0038
R-squared	0.916321	Mean dependent var	0.109286	
Adjusted R-squared	0.913669	S.D. dependent var	1.523180	
S.E. of regression	0.447544	Akaike info criterion	1.263336	
Sum squared resid	56.88385	Schwarz criterion	1.388628	
Log likelihood	-175.7104	Hannan-Quinn criter.	1.313512	
F-statistic	345.5448	Durbin-Watson stat	1.528245	
Prob (F-statistic)	0.000			

من الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

١- قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية (AC) مع قيمة الشركة (TQ) أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية (المتغير المستقل) و قيمة الشركة (المتغير التابع).

٢- قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت (C)، ومعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل الرافعة المالية (LEV)، وحجم الشركة (FSIZE)، أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني وجود تأثير معنوي بين هذه المتغيرات وقيمة الشركة (TQ)، واتضح أيضا عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم مكتب المراجعة (AUDITS)، ونوع الصناعة (IND) حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من (0.05).

٣- التحقق من الجودة الإحصائية لنموذج الانحدار المقدر من خلال:

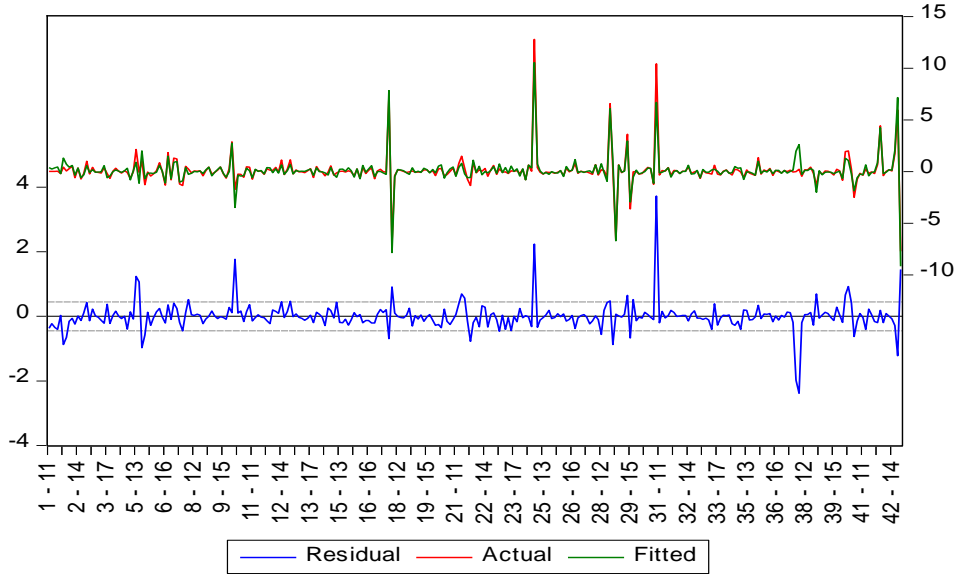
- معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared): تبين أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.9137) وهذه القيمة تشير إلي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (91.37%) من التغير في قيمة الشركة (TQ) (المتغير التابع).

- اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج وفقاً لقيمة اختبار (F-statistic) المحسوبة حيث بلغت (345.545) بقيمة احتمالية (Sig.= 0.00)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد $R^2=91.63\%$ وهذا يدل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتائجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع، وبالتالي صلاحية النموذج لتحقيق أهداف الدراسة.

٤- بلغت قيمة معامل مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية (AC) (0.48299) وهذا يدل أن مستوى التحفظ المحاسبي يؤثر على قيمة الشركة بنسبة (48.299%).

٥- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) تم إجراء اختبار (Durbin Watson Test) حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار (D-W) (1.528)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5 - 2.5) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج (العباسي، ٢٠١٢).

٦- الرسم البياني التالي يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء لنموذج الانحدار الأول الخاص باختبار الفرض الثاني:



يتضح للباحث من الشكل السابق أن القيم الفعلية تقترب من القيم التقديرية، وبالتالي لا توجد قيم شاذة Abnormal Values تؤثر على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة النتائج ودقة الاستنتاجات المبينة عليها، وبناءً على نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات من تأثير الممارسات المحاسبية المتحفظة بالتقارير المالية: حيث يعمل التحفظ المحاسبي على

تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من مشاكل الوكالة بين الشركة ومساهميها، وزيادة قيمة الشركة (Goh et al., 2017; LaFond and Watts, 2008)، وتخفيض تكلفة رأس المال (Maha and Hakim, 2014; Li, 2015; Sana'a, 2016; Biddle et al., 2016) سلامة، ٢٠١٢)، تعزيز قدرة الشركة على الاقتراض، استقرار العائد على السهم خلال فترة الأزمة (Watts and Zuo, 2012)، ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية (رياض، ٢٠١١)، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على زيادة قيمة الشركة.

٣/٢/٣/٨ نتائج اختبار الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على: لا يؤثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بال مؤشر المصري .EGX 100

قام الباحث بتطوير هذا الفرض للتحقق مما إذا كان مدخل المراجعة المشتركة يؤثر على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة واختبار ذلك الفرض تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ويوضح الجدول رقم (١٢) نتيجة الإختبار الإحصائي للفرض الثالث من خلال مقارنة نتائج النموذج البحثي الثالث بالنتائج التي تم التوصل إليها في النموذج البحثي الثاني:

جدول رقم (١٢) نماذج الانحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرض الثالث

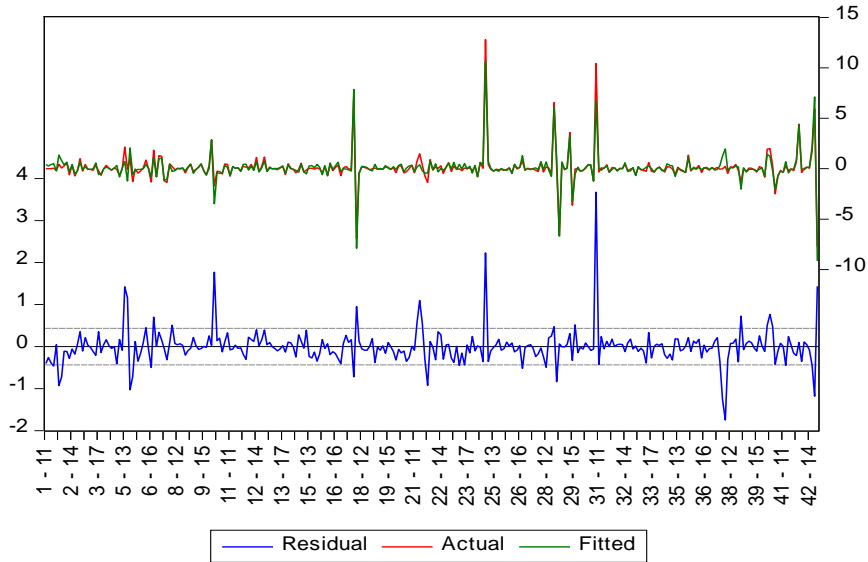
العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة				متغيرات النماذج Variable
متغيرات النموذج الثالث (بعد إدخال مدخل المراجعة المشتركة)		متغيرات النموذج الثاني (قبل إدخال مدخل المراجعة المشتركة)		
Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	
0.0064	-72.20918	0.0218	-61.90492	C
0.0000	0.539181	0.0000	0.482986	DAC
0.0001	0.273960	--	--	(JOINTA*AC)
0.0000	1.016350	0.0000	1.050755	DROA
0.0000	-0.525144	0.0000	-0.493915	DROE
0.0000	1.209005	0.0000	1.212780	DLEV
0.0000	-2.235769	0.0000	-2.214363	DFSIZE
0.8220	0.012313	0.7328	-0.018957	AUDITS
0.5584	0.030600	0.8185	0.012249	IND
0.0005	-0.197600	0.0038	-0.167238	ECM(-1)
0.920680		0.916321		R-squared
0.917878		0.913669		Adjusted R-squared
328.4841		345.5448		F-statistic
0.000		0.000		Prob (F-statistic)
1.579743		1.528245		Durbin-Watson stat

وباستقراء الجدول السابق يتضح للباحث ما يلي:

- ١- أسفرت نتائج الإنحدار المتعدد بطريقة (LS) إلى أن إضافة متغير مدخل المراجعة المشتركة في نموذج قياس العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة أدى الى تحسن القدرة التفسيرية للنموذج من (0.9163) الى (0.9207)، وايضاً ارتفعت قيمة معامل مستوى التحفظ المحاسبي من (0.4830) الى (0.5392)، مما يدل على الأثر الإيجابي لإدخال مدخل المراجعة المشتركة في نموذج العلاقة.
- ٢- بلغت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار المعنوية (0.0001) للمتغير الذي يعكس التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي (JOINTA*AC) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، مما يشير وجود تأثير معنوي لإدخال مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.
- ٣- مستوى الدلالة الخاص بكل من الحد الثابت (C)، والمتغيرات الرقابية الأتية: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل الرافعة المالية (LEV)، وحجم الشركة (FSIZE)، أقل من قيمة مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعنى وجود تأثير معنوي بين هذه المتغيرات وقيمة الشركة (TQ)، واتضح أيضاً عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم مكتب المراجعة (AUDITS)، ونوع الصناعة (IND) حيث أن قيمة مستوى المعنوية أكبر من (0.05).
- ٤- التحقق من الجودة الاحصائية لنموذج الانحدار المقدر من خلال:
 - بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $(AdjR^2) = 0.9137$ وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في نموذج الإنحدار تفسر ما نسبته (91.37%) من التغير في قيمة الشركة (TQ) (المتغير التابع).
 - اختبار الجودة المعنوية الكلية للنموذج وفقاً لقيمة اختبار (F-statistic) حيث بلغت القيمة المحسوبة (328.4841) بقيمة احتمالية (Sig.= 0.00)، كما بلغت القدرة التفسيرية للنموذج وفقاً لقيمة معامل التحديد $(R^2) = 92.07\%$ وهذا يدل على سلامة النموذج المقدر وجودته وقوة نتائجه عند تفسيرها بما يتوافق مع الواقع، وبالتالي صلاحية النموذج لتحقيق أهداف الدراسة.
- ٥- أتضح ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي بعد إدخال متغير مدخل المراجعة المشتركة (JOINTA*AC) في نموذج الإنحدار إلى (53.92%) وذلك مقارنة بالقيمة (48.30%) قبل إدخال مدخل المراجعة المشتركة، وهذا يدل على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي (AC) وزيادة معدل تأثيره على قيمة الشركة بنسبة (5.62%).
- ٦- للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) تم إجراء اختبار (Durbin Watson Test) حيث بلغت قيمة إحصائية اختبار (D-W)

(1.5797)، وهي بذلك تقع ضمن المدى الملائم (1.5 - 2.5) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي تؤثر على صحة النتائج.

٧- **الرسم البياني التالي** يوضح توزيع القيم الفعلية والتقديرية والأخطاء لنموذج الانحدار الثالث الخاص باختبار الفرض الثالث:



يتضح للباحث من الشكل السابق أن القيم الفعلية تقترب من القيم التقديرية، وبالتالي لا توجد قيم شاذة Abnormal Values تؤثر على جودة النموذج المستخدم، مما يدل على سلامة النتائج ودقة الاستنتاجات المبينة عليها، وبناءً على نتائج التحليل السابق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه: يؤثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بال مؤشر المصري EGX 100. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات التي توصلت إنه قد يحدث قد ارتفاع في أسعار أسهم منشأة العميل نتيجة للتقارير المقيدة الصادرة من مراقبي الحسابات المشتركين (Gramling et al., 2011، متولى، ٢٠١٣)، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على زيادة قيمة الشركة، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Khatab, 2013) إلى عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة على قيمة الشركة أو استقلال مراقب الحسابات، وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن مدخل المراجعة المشتركة يساهم في ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي الذي يؤثر بدوره في تعزيز مصداقية القوائم المالية، وزيادة قيمة الشركة المستقبلية.

٩- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

١/٩ نتائج الدراسة:

في ضوء الدراسة النظرية وما أنتهت إليه الدراسة التطبيقية، يمكن تقسيم النتائج إلى:

١/١/٩ النتائج على المستوى النظرى:

- (١) لا يوجد اختلاف جوهري بين الأدبيات السابقة حول مفهوم المراجعة المشتركة، يرى الباحث أنه يُشير إلى قيام اثنين أو أكثر من مراجعي الحسابات المستقلين بإدارة عملية المراجعة بدءاً من مرحلة تخطيط وتقسيم اجراءات العمل المشترك، والتعاون في توزيع المهام، وتبادل الخبرات والمعلومات أثناء تنفيذ برنامج المراجعة للتحقق من مدى ملائمة وكفاية أدلة المراجعة بهدف الوصول إلى تأكيد معقول بشأن نزاهة وموثوقية التقارير المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية، وأخيراً إصدار تقرير مراجعة مشترك عن نتيجة أعمال المراجعة.
- (٢) معظم الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة لديها ممارسات مرتفعة من التحفظ المحاسبي والتي تؤثر بدورها على زيادة في قيمة الشركة المستقبلية وخلق فرص استثمارية إضافية نتيجة الأثر التراكمي لاختزان القيمة، بسبب تأجيل الاعتراف بالأرباح في الفترة الحالية، وتخفيض تكلفة الديون طويلة الأجل، وتخفيض تكلفة رأس مال الشركة.
- (٣) أوضحت الدراسة النظرية أن العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة وقيمة الشركة غير محددة، حيث تضاربت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بينهم، حيث توصلت دراسة (Khatab, 2013) عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة على قيمة الشركة، وفي المقابل توصلت دراسة (Gramling et al., 2011) إلى أن المراجعة المشتركة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار أسهم منشأة العميل نتيجة للتقارير المقيدة الصادرة من مراقبي الحسابات المشتركين.
- (٤) أكدت معظم الأدبيات السابقة أهمية تفعيل مدخل المراجعة المشتركة، نظراً للعديد من المنافع التي يحققها لكافة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة أهمها تعزيز استقلالية المراجع، وتعزيز ممارسة الشك المهني للمراجع، وأداة لزيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية والتقرير عنها والتغلب على ظاهرة التركز في سوق المراجعة، وتعزيز جودة المراجعة، إضفاء الثقة والمصداقية على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.
- (٥) يتزايد الاتجاه العالمي لأستخدام تقديرات القيمة العادلة، وهو ما يؤكد على ضرورة تطبيق الممارسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد التقارير المالية، نظراً لما لها من تأثير إيجابي على المؤشرات المالية المتعلقة بأداء الشركات، بشكل يعكس فعالية أداء الشركة، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم في السوق حيث تعتبر عاملاً مهماً لجذب المستثمرين الجدد، وزيادة قدرة الشركة على الإبقاء على المساهمين وزيادة ثقتهم في مركزها المالي.

١/١/٩ النتائج على المستوى التطبيقي:

في ضوء الربط المنهجي للمشكلة البحثية بنتائج الدراسة التطبيقية، ومع بيان مدى اتساقها مع النتائج التي تم التوصل إليها من تحليل الأدبيات السابقة، يمكن للباحث عرض النتائج التالية:

(١) أيدت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المدرجة بالمؤشر المصري **EGX 100**، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.1803) وهذه القيمة تشير إلي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (18.03%) من التغير في مستوى التحفظ المحاسبي، حيث كانت إشارة معامل الانحدار موجبة وكانت القيمة الاحتمالية (Sig.= 0.00) أقل من مستوي المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الأول، وقبول الفرض البديل وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Zerni et al.,2012; Lobo et al., 2013; El Assy, 2015; Mandour et al., 2018) ويفسر ذلك الباحث بأن تفعيل مدخل المراجعة المشتركة يؤثر إيجابياً على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

(٢) هناك علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وقيمة الشركة المدرجة بالمؤشر المصري **EGX 100**، حيث أدى تفعيل الممارسات المحاسبية المتحفظة إلى زيادة متوسط قيمة الشركة (Tobin's Q) من (1.205) في عام (2010) إلى (1.969) في عام (2017)، حيث كانت قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.4830) وهذه القيمة تشير إلي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (48.30%) من التغير في مستوى قيمة الشركة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار موجبة وكانت القيمة الاحتمالية (Sig.= 0.00) أقل من مستوي المعنوية (0.05)، وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثاني، وقبول الفرض البديل، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج العديد من الدراسات من تأثير الممارسات المحاسبية المتحفظة بالتقارير المالية على قيمة الشركة، حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات والحد من مشاكل الوكالة بين الشركة ومساهميها، وزيادة قيمة الشركة (Goh et Maha and al., 2017; LaFond and Watts, 2008)، وتخفيض تكلفة رأس المال (Maha and al., 2017; Li, 2015; Sana'a, 2016; Biddle et al., 2016)، تعزيز قدرة الشركة على الاقتراض، وأستقرار العائد على السهم خلال فترة الأزمة (Watts and Zuo,2012)،

(٣) التفاعل بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية المدرجة بالمؤشر المصري **EGX 100**، له تأثير ايجابي على قيمة الشركة، حيث

كانت قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.9178) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته (91.78%) من التغير في قيمة الشركة، حيث كانت إشارة معامل الانحدار موجبة وكانت القيمة الاحتمالية للمتغير التفاعلي (Sig.= 0.00) أقل من مستوي المعنوية (0.05)، وأتضح ان هناك تحسن في القدرة التفسيرية للنموذج من (0.9163) الى (0.9207)، وايضاً ارتفعت قيمة معامل مستوى التحفظ المحاسبي من (0.4830) الى (0.5392)، مما يدل على الأثر الإيجابي لإدخال مدخل المراجعة المشتركة في نموذج العلاقة وهو ما يثبت عدم صحة الفرض الثالث، وقبول الفرض البديل.

٢/٩ توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- توجيه الفكر المحاسبي لإجراء مزيد من البحوث التي يمكن أن تقدم تفسيراً إضافياً عن أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على الممارسات المحاسبية المتحفظة للشركات المدرجة بالبورصة.
- ضرورة طرح معيار مصري أو دولي لتطبيقات المراجعة المشتركة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية، نظراً لتأثيرها على مستوى التحفظ المحاسبي، والقيمة المستقبلية للشركة.
- ضرورة الاهتمام الأكاديمي بمدخل المراجعة المشتركة وإبراز الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يعود على الشركات بسبب التزامها بتطبيق هذا المدخل، مما يعمل على مواكبة الاتجاه العالمي للاهتمام المتزايد بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة.
- ضرورة تضمين مناهج المراجعة بكليات التجارة بالجامعات المصرية بأجزاء تفصيلية تتضمن الإطار العلمي، والمنهجي لمدخل المراجعة المشتركة.

٣/٩ التوجهات البحثية المستقبلية:

يري الباحث في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج نظرية وتطبيقية، وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل اساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

- (١) قياس وتفسير العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وتقديرات الإدارة للقيمة العادلة: أدلة تطبيقية من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.
- (٢) إطار محاسبي مقترح لقياس وتفسير العلاقة بين التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية : أدلة عملية من الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في بورصة النيل المصرية.

- ٣) قياس أثر مداخل أعداد المراجعة المشتركة على إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المساهمة: إطار تحليلي وأدلة تطبيقية من البورصة المصرية.
- ٤) دراسة وتحليل لأثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتخفيض تكلفة رأس المال: مع دراسة تطبيقية.
- ٥) قياس وتفسير العلاقة بين التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة وتحسين جودة الأحكام المهنية للمراجع الخارجي في بيئة تكنولوجيا المعلومات: إطار تحليلي ودليل ميداني من البيئة المصرية.
- ٦) قياس أثر مداخل المراجعة المشتركة على اكتشاف والحد من عمليات غسل الأموال للشركات المساهمة: إطار تحليلي وأدلة ميدانية من البورصة المصرية.

١٠- المراجع:

١/١٠ المراجع باللغة العربية:

- ١- إبراهيم، ماجدة حسين، (٢٠١٣)، دراسة اختبارية لبيان العلاقة التفاعلية بين جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي وممارسات إدارة الأرباح، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، السنة السابعة عشر، العدد الرابع ، ديسمبر، ص ص ٢٠٧ - ٢٦٦.
- ٢- أبو الخير، مندر طه، (٢٠٠٨)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق علي الشركات المتداولة في سوق الاسهم المصرية، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الاول، ص ٣-٦٣.
- ٣- أبوجبل، نجوى محمود أحمد، (٢٠١٦)، أثر المراجعة المشتركة على جودة عملية المراجعة فى بيئة الممارسة المهنية فى مصر دراسة تطبيقية، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١١٣ - ١٦٠.
- ٤- الديسبي، محمد محمد عبد القادر، (٢٠١٤)، المراجعة المشتركة في مقابل المراجعة الفردية ، دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية* ، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول، ص ص ١٨ - ٣٩.
- ٥- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١١)، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، ص ص ١ - ٥٠.
- ٦-، (٢٠١٣)، الدور الإعلامي للاستحقاقات المحاسبية: دراسة تحليلية من منظور المستثمر، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة جامعة سوهاج، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، ص ص ١ - ٦٩.
- ٧- الشعباني، منى محمد على، (٢٠١٧)، دور جلسات العصف الذهني الإلكتروني لفريق المراجعة في تحسين جودة أداء المراجعة المشتركة: دراسة استكشافية في البيئة المصرية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم

- المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول، الجزء الثاني، ابريل، ص ص ١١٤٩ - ١٢٠٤.
- ٨- الجبر، يحيى بن على، والسعدون، ناصر بن محمد، (٢٠١٤)، أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، الرياض: معهد الإدارة العامة، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد الرابع والخمسون، العدد الثاني، ص ص ٢٨٣ - ٣٠٣.
- ٩- الزمر، عماد سعيد، (٢٠١١)، تأثير جودة آليات حوكمة الشركات في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، **مجلة المحاسبة المصرية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، ص ص ١٤٩ - ١٨٥.
- ١٠- المدبولي، داليا محمد خيرى، (٢٠١٦)، تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالديون: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة العشرون، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص ٧٩١ - ٨٥٦.
- ١١- الصيرفي، أسماء محمد، (٢٠١٦)، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ١٢٧-١٦٧.
- ١٢- أمين، أسامة ربيع (٢٠١٣). " التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS ". كلية التجارة، جامعة المنوفية، بدون ناشر، ص ص ١٣٥-١٥٠.
- ١٣- الكردي، أمته على (٢٠١٧)، أثر خصائص الحماية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، ص ص ٥٣٩ - ٥٥٣.
- ١٤- العباسي، عبدالحميد محمد (٢٠١٢)، تشخيص الانحدار (مشاكله وعلاجها): تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام SPSS، **معهد الدراسات والبحوث الإحصائية**، جامعة القاهرة، بدون ناشر، ص ص ٢٠-٤٥.
- ١٥- الهريدي، على محمود، (٢٠١٥)، تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ١١١-١٥٤.
- ١٦- اقبال، عمر، والقضاة، مأمون، (٢٠١٤)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، **مجلة جامعة الجاح لأبحاث العلوم الإنسانية**، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ص ص ٨٩٥ - ٩٢٠.
- ١٧- جبر، غريب جبر، (٢٠١٧)، قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة: دليل من البورصة المصرية، **مجلة البحوث المحاسبية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، يونيو، ص ص ٣٩٥ - ٤٢٨.
- ١٨- حافظ، سماح طارق، (٢٠١٥)، العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة في ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد التاسع والثلاثون، ص ص ١٤٣-٢٠٥.

- ١٩- حسن، نصر طه، (٢٠١٥)، حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والقرارات المالية: أدلة عملية من البيئة السعودية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ٤٤٥-٤٧٦.
- ٢٠- حمد، أمينة خميس، والمومني، محمد عبدالله، (٢٠١٨)، "أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص ٨١ - ١٠٧.
- ٢١- حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد. (٢٠١٨)، دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ص ٣٠٤ - ٣٦١.
- ٢٢- حسين، علاء على أحمد، (٢٠١٧)، نماذج محاسبية مقترحة لقياس تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المصرية: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الثاني، أبريل، ص ٩٧٩ - ١٠٤٧.
- ٢٣-، (٢٠١٥)، تأثير خصائص الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة التاسعة عشر، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ٣١٧ - ٣٧٧.
- ٢٤- حماد، مصطفى أحمد محمد، (٢٠١٧)، أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح REM على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية: دراسة تطبيقية". **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، أبريل، ص ٩ - ٦٢.
- ٢٥- حمدان، علام محمد موسي، (٢٠١٢)، العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية: دليل من الاردن، **المجلة الاردنية في إدارة الأعمال**، الاردن، المجلد الثامن، العدد الأول، ص ٢٢ - ٤١.
- ٢٦-، (٢٠١١)، أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ص ٢٧ - ٦٥.
- ٢٧- رياض، سامح محمد رضا، (٢٠١١)، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية. **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثاني، ص ١١٩-١٤٤.
- ٢٨- سعودي، سامح محمد لطفى، (٢٠١٦)، أثر خصائص جودة لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، المجلد الرابع، العدد الأول، ص ٤٣-٨٦.

- ٢٩- سعد الدين، ايمان محمد، (٢٠١٤)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها علي قيمة المنشأة، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الاول، ص ص ٢٩٩-٣٤٢.
- ٣٠- سلامة، صلاح حسن علي، (٢٠١٢)، نموذج مقترح لقياس وتفسير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة السابعة عشر، العدد الرابع، ديسمبر، ص ص ٥٢٧ - ٦٣٣.
- ٣١- شتيوي، أيمن أحمد، (٢٠١٠)، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، **الإدارة العامة**، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد الخمسون، العدد الرابع، ص ص ٥٧٧-٦٢٢.
- ٣٢- عبد الناصر، عيد محمود أبو زيد، (٢٠١٧)، أثر استيفاء الشركات لمتطلبات الإدراج في المؤشر المصري للمسئولية ESG على قيمة وأداء الشركة: دراسة تطبيقية، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، مجلة علمية محكمة تصدر عن قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الأول، ص ص ٢١٧٥-٢٢٢٩.
- ٣٣- عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠). دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة، **الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية**. جامعة الملك سعود. كلية إدارة الأعمال، ص ص: ١-٣٧.
- ٣٤- عرفه، نصر طه حسن، مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٧)، محددات الإفصاح المالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي وأثره على حجم التداول وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، يوليو، ص ص ١٠٧ - ١٣٥.
- ٣٥- على، صالح حامد محمد، (٢٠١٦)، استخدام المراجعة المشتركة بمكاتب المراجعة الخارجية وعلاقته بفجوة التوقعات، دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعه فناه السويس، المجلد السابع، العدد الأول، ص ص ١٨٩ - ٢٢٢.
- ٣٦- عبد المجيد، حميده محمد، (٢٠١٣)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، ص ص ١٣٩-١٧٤.
- ٣٧- عبدالحليم، أحمد حامد محمود، (٢٠١٥)، التحفظ المحاسبي وأثره علي جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص ٥٩٥-٦٨٣.
- ٣٨- على، أيمن صابر سيد، (٢٠١٦)، أثر التقديرات المحاسبية على التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح بالتطبيق على الشركات المساهمة المسجلة بالسوق السعودي، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثاني، الجزء الاول، ص ص ١٨٣-٢٣٥.
- ٣٩- علي، محمود أحمد أحمد، (٢٠١٥)، دراسة واختبار العلاقة بين تفعيل مداخل المراجعة الخارجية وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، المجلد الثاني والخمسون، العدد الثاني، الجزء الاول، ص ص ٣٥٧-٤٠٢.

- ٤٠- فؤاد، ريمون ميلاد، (٢٠١٥)، قياس أثر التعهيد لأنشطة المراجعة الداخلية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة و المتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ٤٢٥ - ٤٧١.
- ٤١- متولي، أحمد زكي حسين، (٢٠١٣)، قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة (Joint Audit) على أسعار الأسهم دليل من البورصة المصرية ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الرابع ، ٢٠١٣، ص ص ٤٠١ - ٤٦٩.
- ٤٢- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٦)، قياس أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنشأة على جودة التقارير المالية وقيمة الشركة: أدلة عملية من الشركات المسجلة في البورصة المصرية، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ٢٠٣ - ٢٥٤.
- ٤٣-، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي فى التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص ١-٦٠.
- ٤٤- مندور، محمد محمد إبراهيم، (٢٠١٦)، أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة العشرون، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو، ص ص ١١١٩ - ١١٧٢.
- ٤٥- يوسف، حنان محمد إسماعيل، (٢٠١٥)، أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة تقرير مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، السنة التاسعة عشر، العدد الثاني، الجزء الأول، يوليو، ص ص ٣٣٩ - ٥٠٣.

١/١٠ المراجع باللغة العربية:

1. Alanezi, F., Alfaraih, M., Alrashaid, E. and Albolushi, S.,(2012). Dual/joint auditors and the level of compliance with international financial reporting standards (IFRS-required disclosure): The case of financial institutions in Kuwait, **Journal of Economic and Administrative Sciences**,28(2):109-129. Available at: <https://doi.org/10.1108/1026411211248402>
2. Alhadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K., and Eulaiwi, B. (2017). Joint-Audit, Political Connections and Cost of Debt Capital. **International Journal of Auditing**, (21) 3: 223-338. Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/ijau.12092>
3. Alzoubi, E. (2016). Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan , **International Journal of Accounting & Information Management**, 24 (2):135-161, <https://doi.org/10.1108/IJAIM-06-2015-0031>.

4. Alfaraiah, M. and Alanezi, F., (2012). The Effectiveness of joint auditor requirements in promoting corporate disclosure quality, **Arab Journal of Administrative Sciences**, 19(2): 245–270.
5. Alsadoun, N. and Aljabr, Y. (2014). Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia. Available at: www.fac.ksu.edu.sa/
6. Aobdia, D., Lin, C. and Petacchi, R., (2015). Capital Market Consequences of Audit Partner Quality. **The Accounting Review**, (90) 6: 2143–2176.
7. André, P; Broye, G; Pong, C. and Schatt, A, (2016), Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees?, **European Accounting Review**, 25 (2): 245–274.
8. Beaver, W. and Ryan, S.,(2000), Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity, **Journal of Accounting Research**, 38 (1): 127–148.
9. Beaver, W. and Ryan, S.,(2005), Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling, **Review of Accounting Studies**, 10 (2–3): 269–309.
10. Basu, S., (1997), the conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings, **Journal of Accounting & Economics**, 24 (1): 3–37.
11. Banker, D., Byzalov, D. and Chen, Y. (2016). The Confounding effect of Cost Stickiness on Conservatism Estimates. **Journal of Accounting and Economics**, 61(1), pp.203–220.
12. Bédard, J., Piot, C. and Schatt, A., (2014). An evaluation of the French experience with joint auditing. Working paper. Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2165595>.
13. Baldauf, J. and Steckel, R., (2012). Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study. **International Journal of Economic Sciences and Applied Research** 5(2): 7–42. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2155600>
14. Bisogno, M. and DeLuca, R., (2016). Voluntary joint audit and earnings quality: Evidence from Italian SMEs. **International Journal of Business Research and Development [IJBRD]**,5(1): 1–22. Available at: <https://ssrn.com/abstract=2746450>.
15. Birjandi, H., Kaveh, M. and Khorrami M. (2015). The Effect of Audit Quality Adjustment on the Relationship between Earnings Management and Return on Equity in Listed Companies in Tehran Stock Exchange. **Research Journal of Finance and Accounting**, 6(11): 25– 37.
16. Biddle, C., Ma, Z. and Wu, F, (2016). Conditional Conservatism and the Cost of Equity Capital: Information Precision and Information Asymmetry Effects. **Applied Finance and Accounting**. 2 (1): 69–88. <https://ssrn.com/abstract=2444023>
17. Brian, C. , Philip M., Kwaku K., and Isabelle P. (2015), Board effectiveness and firm performance of Canadian listed firms, **The British Accounting Review**, 47(3) : 290 – 303.

18. Chen, H., Jeff, C., Gerald L. and Yanyan W.(2011). Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China, **Contemporary Accounting Research**. (28) 3: 892–925 available at: [doi:10.1111/j.1911-3846.2011.01088.x](https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.2011.01088.x)
19. Ching, C., The, B., San, O. and Hoe, H., (2015). The Relationship among Audit quality, Earning Management, and Financial performance of Malaysian Public Listed Companies. **International Journal of Economics and Management**, 9 (1): 211–229.
20. Cho, J. and Choi, W. (2016). Accounting Conservatism and Firms' Investment Decisions. **Journal of Applied Business Research**, 32(4),1223 1236.
<https://doi.org/10.19030/jabr.v32i4.9732>
21. Deng, M., Lu, T., Simunic, D. and Ye, M. (2014). Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality? **Journal of Accounting Research**, (52)5: 1029–1060.
22. Daniel A., Chan–Jane L and Petacchi R. (2015). Capital Market Consequences of Audit Partner Quality. **The Accounting Review**, (90) 6: 2143–2176.
<https://doi.org/10.2308/accr-51054>
23. El Assy, M., (2015). The Effect of Joint Audit on Audit Quality. Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 5 (2): 195–207.
24. EC., (2010). European Commission, Green Paper, **Audit Policy :Lessons from the Crisis**. Available at: <https://www.ifac.org/system/files/publications/files/european-commission-s-gre.pdf>
25. EC., (2011). **Restoring Confidence in Financial Statements**: the European Commission aims at a Higher Quality, Dynamic and Open Audit Market. Available at: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-11-1480_en.htm.
26. Florio, C and Leoni, G., (2017). Enterprise Risk Management and Firm performance: The Italian Case, **The British Accounting Review**. (49)1: 56–74.
27. Francis, B., Hassan, I. and Wu, W.,(2013). The Benefits of Conservative Accounting to Shareholders: Evidence From the Financial Crisis, **Accounting Horizons**, 27 (2): 319 – 345.
28. Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). Qualitative Characteristics of Accounting Information. **Statement of Financial Accounting Concepts**, No. 2. Norwalk, Connecticut: FASB (May).
29. Givoly, D. and Hayn, C. (2000). The changing time– series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? **Journal of Accounting and Economics**, 29(3): 287–320.
30. Givoly, D., Hayn, C. and Natarajan, A., (2007), Measuring reporting conservatism, **The Accounting Review**, 82 (1): 65–106.
31. Gul, F., Wu, D. and Yang Z., (2013). Do individual auditors affect audit quality? Evidence from archival data. **The Accounting Review**, 88 (6): 1993–2023.

32. Goh, B., Wee; C., Yeow L., Lobo, G., and Tong, H. (2017). Conditional conservatism and debt versus equity financing. **Contemporary Accounting Research**. 34 (1), 216–251. https://ink.library.smu.edu.sg/soa_research/1536
33. Goodwin, J. and Wu, D. (2015). What is the Relationship Between Audit Partner Busyness and Audit Quality?. **Contemporary Accounting Research**, 33(1): 341–377.
34. Humayun K and Fawzi L.,(2014). The Behaviour of Earnings, Accruals and Impairment Losses of Failed New Zealand Finance Companies, **Australian Accounting Review**, 24(3): 262–275. <https://doi.org/10.1111/auar.12028>.
35. Hansen, J., Hong, K., and Park, S. (2018). Accounting Conservatism: A life cycle perspective. **Advances in Accounting**, 40: 76–88. <https://doi.org/10.1016/j.adiac.2017.10.001>
36. Ittonen, K. and Tronnes, P., (2015). Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners, Auditing: **A Journal of Practice & Theory**, 34 (3): 23–46. Available at: <https://doi.org/10.2308/ajpt-50934>
37. Iwasaki, T., Otomasa, S., Shiiba, A. and Shuto, A. (2018). The Role of Accounting Conservatism in Executive Compensation Contracts. **Journal of Business Finance & Accounting**, 45 (9–10), pp. 1139–1163. Available at: <https://ssrn.com/abstract=3280473> or <http://dx.doi.org/10.1111/jbfa.12350>
38. Ji, X., Lu, W. and Qu, W., (2016), Internal Control Weakness and Accounting Conservatism in China, **Managerial Auditing Journal**, 31 (6/7): 688–726
39. Ji, X., Lu, W. and Qu, W., (2017), Voluntary disclosure of internal control weakness and earnings quality: evidence from China, **The International Journal of Accounting**, 52 (1): 27–44.
40. Jayeola, O., Agbatogun, T., and Akinrinlola, T. (2017). Audit Quality and Earnings Management among Nigerian listed deposit Money banks,. **International Journal of Accounting Research**, 5(2): 1–5. doi:10.4172/2472-114X.1000159
41. Knechel, W., Vanstraelen, A. and Zerni, M., (2015). Does the Identity of Engagement Partners Matter? An Analysis of Audit Partner Reporting Decisions. **Contemporary Accounting Research**, 32 (4): 1443–1478.
42. Krishnan, G., & Visvanathan, G. (2008). Does the SOX definition of an accounting expert matter? The association between audit committee directors' accounting expertise and accounting conservatism. **Contemporary Accounting Research**, 25(3), 827–858. <https://doi.org/10.1506/car.25.3.7>
43. Khatab, G., (2013). The Effect of Joint Audit and Audit Rotation on the Firm's Value. **International Business Research Conference**. Available at: http://wbiworldconpro.com/uploads/melbourneconference201november/accounting/1384588431_102-Gamal.pdf

44. Kaklar, M., Saeid, K. and Morteza, M.,(2012). Audit Quality and financial reporting Quality: case of Tehran stock exchange (TSE), **Innovative Journal of Business and Management**, 1 (3): 43 – 47.
45. Koh, P., (2007). Institutional Investor Type, Earnings Management and Benchmark Beaters", **Journal of Accounting and Public and Policy**, Vol. 26, pp. 267–299.
46. Lara, G., Osma, G. and Penalva, F., (2016). Accounting conservatism and firm investment efficiency. **Journal of Accounting and Economics**, 61(1): 221–238.
47. Lara, G., Osma, G. and Penalva, F. (2009). The Economic Determinants of Conditional Conservatism. **Journal of Business Finance and Accounting**, 36(3–4): 336–272.
48. Li, Xi. (2015). Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis. **Journal of Business Finance & Accounting**.42(5–6): 555–582. Available at: <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/jbfa.12121>.
49. LaFond, R. and R. Watts., (2008). The information role of conservatism, **The accounting Review**, 83 (2): 447–478. <https://doi.org/10.2308/accr.2008.83.2.447>
50. Lin, C., Chan, M., Chien, I. and Li, K.,(2018). The relationship between cash value and accounting conservatism: The role of controlling shareholders, **International Review of Economics & Finance**. (55)C: 233–245.
51. Louis, H., Sun, X. and Urcan, O., (2012). Value of cash holdings and accounting conservatism. **Contemporary Accounting Research**, 29 (4): 1249–1271.
52. Lobo, G., Paugam, L., Zhang, L., and Casta, J. (2017). The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests. **Contemporary Accounting Research**. 34 (1): 118–153.
53. Mandour, M., Elharidy, A. and Mokhtar, E., (2018). Examining the Effect of Joint and Dual Audits on Earnings Management Practices, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**. 8 (1): 84 – 114.
54. Maha, K. and Hakim, O., (2015).The Effect of Conservatism on Cost of Capital: MENA Evidence.**Applied Economics**.Available at: (47)1 :71–87.
DOI: 10.1080/00036846.2014.962223
55. Martin, T. and Clarkson, P. (2014). Conservatism, Disclosure and the Cost of Equity Capital. **Australian Journal of Management**, (39) 2 : 293-314. Available at: <https://doi.org/10.1177/0312896213481367>
56. Nawaiseh, E., (2016). Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan. **British Journal of Applied Science and Technology**, 12 (2): 1–14.
57. Okolie, O., and Izedonmi, I. (2014). The Impact of Audit Quality on the Share Prices of Quated Companies in Nigeria. **Research Journal Finance and Accounting**, 5(8): 150–166.
58. Okaro, C., Okafor, O. and Ofoegbu, N., (2018). Mandating Joint Audits in Nigeria: Perspectives and Issues, **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, 8(3): 316–338.

59. Quick, R., (2012). EC Green paper proposals and audit quality, **Accounting in Europe**, 9 (1): 17–38. <https://doi.org/10.1080/17449480.2012.664398>
60. Reiner Q., Florian S.,(2018). Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. **Journal of Accounting Literature**, (41): 1–21.
61. Rouf, A. (2011). The Corporate Social Responsibility Disclosure: A Study of Listed Companies in Bangladesh. **Business and Economics Research Journal** .2(3):19–32.
62. Rusmin R. (2010) "Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence", **Managerial Auditing Journal**, 25 (7):618 – 638.
63. Razinger–Sakel, N., Audosset–Coulter, C., Kettunen, J. and Lessage, C. (2013). Joint audit issues and challenges for researchers and policy makers, **Accounting in Europe**,10 (2): 175–199.
64. Rahimi, G. and Amini, S., (2015). The Survey of the Relationship between Auditing Quality and the Profitability in the Companies Accepted in Tehran' s Exchange Market. **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, 5 (2): 100–115.
65. Sekaran, U. and Bougie, R. (2013). Research Methods for Business: **A Skill–Building Approach**. 6th Edition, Wiley, New York
66. Sana'a, M., (2016). The Effect of Accounting Conservatism on Financial Performance Indicators in the Jordanian Insurance Companies. **Journal of Internet Banking and Commerce**, 21 (1): 1–15.
67. Sohn, B.,(2012). Analyst Forecast, Accounting Conservatism and the Related Valuation Implications, **Accounting and Finance**, 52 (1): 311–341.
68. Sihai, L., Huiying, W., Jian, Z. and Parmod, C. (2018). Accounting reforms and conservatism in earnings: Empirical evidence from listed Chinese companies, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 30: 32 – 44.
69. Singh, S., Tabassum, N., Darwish, T. and Batsakis, G., (2018). Corporate Governance and Tobin's Q as a Measure of Organizational Performance, **British Journal of Management**.(29)1: 171–190. <https://doi.org/10.1111/1467-8551.12237>
70. Pham, P., Suchard, J. and Zein, J., (2012). Corporate governance and the cost of capital: Evidence from Australian companies, **Journal of Applied Corporate Finance**, 24 (3): 84–93.
71. Velte, P. and Azibi, J., (2015). Are joint audits a proper instrument for increased audit quality. **British Journal of Applied Science and Technology**, 7 (6): 528–551. **available at:** <https://doi.org/10.9734/BJAST/2015/15599>
72. Velte, P.,(2017). What do We know about Empirical Joint Audit Research? A Literature Review, **Accounting and Financial Control**, 1(1): 4–14. Available at [SSRN: https://ssrn.com/abstract=3118155](https://ssrn.com/abstract=3118155)

73. Watts, R., and Zimmerman, J, (1986), **Positive Accounting Theory**, Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall. London.
74. Wang, R., Hogartaigh, C and Van, T. (2010). A signaling theory of accounting conservatism. In Proceedings of the 2010 **European Accounting Association Annual Meeting**. Available at: <https://ssrn.com/abstract=1415305>
75. Watts, R.(2003). Conservatism in accounting Part I: Explanations and implications. **Accounting Horizons**, 17 (3): 207–221.
76. Zerni, M., Kallunki, P., & Nilsson, J. (2010). The entrenchment problem, corporate governance mechanisms, and firm value. **Contemporary Accounting Research**, (27) 4: 1169–1206.
77. Ziaee, M.(2014).The Effect of Audit Quality on the Performance of Listed Companies in Tehran Stock Exchange", **International Letters of Social and Humanistic Sciences**, 21: 36–43. [doi:10.18052/www.scipress.com/ILSHS.21.36](https://doi.org/10.18052/www.scipress.com/ILSHS.21.36)
78. Zhai J. and Y. Wang., (2016). Accounting information Quality, Governance Efficiency and Capital Investment Choice. **China Journal of Accounting Research**. (9): 251–266.
79. Zhong, Y. and Li, W., (2016). Accounting Conservatism: A Literature Review, **Australian accounting review**, special issue, pp. 1–19.
80. Zerni, M., Haapamaki, E., Jarvinen, T., and Niemi, L. (2012). Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits, **European Accounting Review**, 21 (4): 731–765. Available at: [SSRN: https://ssrn.com/abstract=2016847](https://ssrn.com/abstract=2016847)